دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني
Department of Human Rights & Civil Society
PLO

التقرير نصف السنوي

ملخص حالة حقوق الانسان في فلسطين تحت الاحتلال

2025



التقرير النصف السنوي 2025

حالة حقوق الانسان في فلسطين تحت الاحتلال

رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

احمد سعيد التميمي

الاشراف العام

وكيل دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني

قاسم عواد

اعداد التقرير

نسرين قدومي

ترجمة التقرير

بيسان عبد الجابر

للتواصل: مبنى منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله – فلسطين هاتف رقم 0562333202 / فرعي 329

جدول المحتويات

العنوان
كلمة رئيس الدائرة
مقدمة
انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
الانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشرقية تهويد وهوية تحت الحصار
نظام التمييز العنصري والفصل المكاني في الضفة الغربية
الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة والطفل استهداف للفئات الأضعف
الخسائر البشرية والانتهاكات القانونية خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية (كانون ثاني– نهاية حزيران) 2025
استهداف وحرق المدنيين في قطاع غزة
الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية
الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية والقدس المحتلة
النزوح القسري الداخلي في قطاع غزة
استخدام الجوع والعطش كسلاح حرب في قطاع غزة
فشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين ومساءلة مرتكبي الانتهاكات
القيود على حرية الحركة والتنقل
التهجير القسري للتجمعات البدوية في الضفة الغربية والقدس وربطه بمخطط "E1" الاستيطاني
سياسة هدم المنازل – أداة ترهيب جماعي وتطهير جغرافي
الهدم والتدمير الواسع للبنية التحتية في قطاع غزة
مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان – جريمة منظمة لتفريغ الأرض وتغيير هويتها
احتجاز جثامين الشهداء – عقوبة جماعية وجريمة ضد الكرامة الإنسانية
التحريض العلني على الكراهية والعنف ضد الشعب الفلسطيني
استهداف الصحفيين وحرية الصحافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة
الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي
مصادرة الموارد الطبيعية – نهب ممنهج لمقدرات الشعب الفلسطيني

كلمة رئيس الدائرة

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال النصف الأول من عام 2025، تصعيدًا كارثيًا في وتيرة الجرائم والانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، في سياق عدوان مفتوح تجاوز كافة الخطوط القانونية والأخلاقية والإنسانية. ولم تعد هذه الانتهاكات مجرد خروقات فردية أو حوادث معزولة، بل أصبحت تعبيرًا عن سياسة منهجية تمارسها دولة الاحتلال على نحو متكرر ومنظّم، في تحدٍ صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني، ومواثيق حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة.

يتناول هذا التقرير التحليلي والتوثيقي أخطر انتهاكات الاحتلال خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2025، والتي طالت مختلف مناحي الحياة الفلسطينية، وشملت استهداف السكان المدنيين بشكل مباشر، تدمير البنية التحتية، تهجير التجمعات البدوية، تصفية الكوادر الطبية والتعليمية، وفرض سياسات الحصار والعقاب الجماعي. ويركّز التقرير على الطبيعة البنيوية لهذه الجرائم، أي على كونها نتيجة مباشرة لسياسات الدولة لا لأفعال فردية، مما يضعها في خانة الجرائم الدولية التي تستوجب المساءلة أمام المحاكم الجنائية المختصة.

تشير الوقائع الميدانية والإحصائيات الرسمية إلى أن الهجمات الإسرائيلية تسببت خلال النصف الأول من عام 2025 فقط في استشهاد عشرات الآلاف، غالبيتهم من النساء والأطفال، وتدمير آلاف الوحدات السكنية، والمدارس، والمراكز الصحية، ناهيك عن استهداف الصحفيين، واحتجاز الجثامين، ومصادرة الموارد، وتعطيل العملية التعليمية، وتهجير أكثر من 85% من سكان قطاع غزة. كما يكشف التقرير عن تصعيد خطير في استخدام الأسلحة المحرّمة دوليًا، وعن توجّه ممنهج نحو تدمير الهوية الوطنية الفلسطينية، عبر التهجير الثقافي، وفرض المناهج الإسرائيلية، وطمس المعالم الحضارية والتاريخية.

من الناحية القانونية، يقوم هذا التقرير على الربط بين الوقائع الميدانية والنصوص الدولية التي تحكم النزاعات المسلحة وحقوق الإنسان، مثل اتفاقيات جنيف الأربع (1949) وبروتوكولاتها الإضافية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والاقتصادية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرها من الاتفاقيات التي تصون الحق في الحياة، التعليم، السكن، حرية الحركة، وكرامة الموتى. ويبرز التقرير الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفقًا للتعريفات القانونية المعتمدة دوليًا، مع توثيق دقيق للممارسات والجهات المسؤولة عنها.

يتضمّن التقرير أيضًا تحليلاً معمقًا لمظاهر إخفاق المجتمع الدولي في الاستجابة لهذه الانتهاكات، سواء من خلال فشل مجلس الأمن في إصدار قرارات ملزمة بسبب استخدام الفيتو، أو بسبب بطء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، أو غياب الإرادة السياسية لدى القوى الكبرى. ويعرض التقرير مقارنة دقيقة بين نصوص القانون الدولي والممارسات الواقعية، مبرزًا الفجوة المتزايدة بين الالتزامات القانونية للدول، وواقع ازدواجية المعايير التي تسمح للاحتلال بمواصلة جرائمه دون محاسبة.

هذا التقرير ليس مجرد توثيق لحجم المأساة الإنسانية في فلسطين، بل هو وثيقة قانونية تهدف إلى تحفيز أدوات المساءلة الدولية، وتقديم الأدلة اللازمة أمام الهيئات المختصة، ودعوة الدول والمنظمات الأممية لتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية في وقف الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، وإنهاء حالة الإفلات من العقاب. كما يُشكّل التقرير نداءً إلى الشعوب الحرة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الحقوقية حول العالم، للوقوف في وجه هذا النظام الاستعماري والعنصري، والعمل على دعم الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل تقرير المصير، والعدالة، والحرية.

إن استمرار الاحتلال، وارتكابه لجرائم موصوفة ومُوثّقة، لا يشكّل فقط خطرًا على الفلسطينيين، بل يُهدد المنظومة القانونية الدولية برمّتها، ويقوّض الأساس الذي قامت عليه مبادئ العدالة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه، فإن الصمت الدولي، أو الاكتفاء بالإدانة، لم يعد كافيًا، بل يستلزم مواقف واضحة، وإجراءات حازمة، وخطوات عملية تضع حدًا للعدوان، وتعيد الاعتبار لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، التي يدّعي النظام العالمي حمايتها.

أحمد سعيد التميمي

رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني / منظمة التحرير الفلسطينية

مقدمة

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من عام 2025 تصعيدًا غير مسبوق في الانتهاكات الإسرائيلية، تمثلت في اعتداءات ممنهجة ضد المدنيين والبنية التحتية، وارتكاب جرائم ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بحسب القانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

يغطي التقرير الانتهاكات من جوانب مختلفة، بما في ذلك الخسائر البشرية، استهداف الكوادر المدنية، الاعتداء على التعليم، التهجير القسري، سياسات العقاب الجماعي، والانتهاكات ضد الأطفال والنساء، والتمييز العنصري، إضافة إلى الانتهاكات في القدس الشرقية.

انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، من انتهاكات ممنهجة ومستمرّة لحقوق الإنسان، ناتجة عن السياسات والممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تُعد خرقًا فاضحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تشمل هذه الانتهاكات استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، والاستهداف المتعمّد للبنية التحتية، والاعتقالات الإدارية دون محاكمة عادلة، والتضييق على حرية الحركة، وحرية التعبير، وقمع العمل الصحفي والإنساني. كما تؤثر هذه الممارسات بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا، مثل النساء والأطفال وكبار السن والكوادر الطبية والتعليمية.

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشرقية – تهويد وهوية تحت الحصار

ووفق تقرير محافظة القدس الصادر في نهاية جزيران 2025، تم تسجيل أكثر من 300 حالة اعتقال، و220 أمر هدم، إضافة إلى تصعيد خطير في سياسة الإبعاد والتمييز في تقديم الخدمات البلدية بين الأحياء الفلسطينية والمستوطنات

أولاً: الوضع القانوني للقدس الشرقية

تُعد القدس الشرقية جزءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ويؤكد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة هذا الوضع، أبرزها:

قرار مجلس الأمن 242 (1967) و338(1973)

قرار مجلس الأمن 478 (1980): الذي رفض إعلان "القدس الموحدة" واعتبره غير قانوني

بموجب ذلك، تسري على القدس الشرقية أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر:

النقل القسري للسكان

تغيير الوضع الجغرافي أو القانوني أو الديموغرافي للمدينة المحتلة

ثانياً: **أبرز الانتهاكات في القدس الشرقية**

1. **الاستيطان والضم الزاحف**

توسيع المستوطنات داخل أحياء فلسطينية كسلوان والشيخ جراح وجبل المكبر

إحلال أكثر من 230,000 مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية حتى منتصف 2025

2. **التهجير القسري وهدم المنازل**

إصدار أكثر من 2200 أمر هدم منذ عام 2020 بحق مساكن فلسطينية

تنفيذ عمليات تهجير قسري ضد عائلات مقدسية في حي البستان والشيخ جراح

3. **تقييد الحركة والعبادة**

منع وصول المصلين للمسجد الأقصى من الضفة وغزة

اقتحام المسجد الأقصى بشكل شبه يومي من قبل المستوطنين بحماية القوات الإسرائيلية

فرض قيود على التجمع والصلاة في الأماكن العامة

4. **الاعتداء على الهوية الثقافية والدينية**

تهويد أسماء الشوارع والمعالم التاريخية

منع أعمال الترميم في الأقصى والكنائس المسيحية

عرقلة فعاليات ثقافية فلسطينية

5. **الاعتقالات**

اعتقال مئات الأطفال والمقدسيين خلال النصف الأول من 2025

إصدار أوامر إبعاد عن البلدة القديمة

استخدام القوة المفرطة خلال المداهمات والاحتجاجات

6. التمييز في الخدمات والضرائب

غياب البنية التحتية العادلة في الأحياء الفلسطينية مقارنة بالمستوطنات

فرض ضرائب مرتفعة وتقييد تراخيص البناء للفلسطينيين

ثالثاً: النصوص القانونية المنتهكة

النص القانوني المنتهك	نوع الانتهاك
المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة	التهجير القسري
المادة 53 من نفس الاتفاقية	هدم المنازل
قرار مجلس الأمن 478	تغيير الوضع القانوني للقدس
اتفاقية لاهاي 1954	الاعتداء على دور العبادة
اتفاقية حقوق الطفل(CRC, 1989)	اعتقال الأطفال
الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز العنصري(ICERD)	التمييز في الخدمات

إن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس ليست أحداثًا متفرقة، بل جزء من سياسة تهويد شاملة تهدف لتغيير الطابع الديموغرافي والقانوني للمدينة في تحدٍ صارخ للقانون الدولي.

نظام التمييز العنصري والفصل المكاني في الضفة الغربية

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة نظامًا شاملاً من التمييز العنصري والفصل المكاني (Apartheid) بحق السكان الفلسطينيين، يتجلى في القوانين والسياسات التي تفصل بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين في كل مجالات الحياة.

هذا النظام يتناقض مع:

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري(1965)

اتفاقية الأبارتهايد(1973)

نظام روما الأساسي(1998)

مظاهر التمييز المكاني والعنصري

1. **المستوطنات اليهودية مقابل القرى الفلسطينية:** اكثر من 300 مستوطنة غير شرعية تستولي على أراضٍ فلسطينية، وشبكة طرق خاصة بالمستوطنين، ممنوع على الفلسطينيين استخدامها.
2. .**الحواجز والبوابات الإلكترونية:** أكثر من 600 حاجز دائم ونقطة تفتيش وأنظمة فصل إلكتروني وبوابات تمنع حرية الحركة.
3. **القوانين المزدوجة:**المستوطن يُحاكم وفق القانون المدني الإسرائيلي، الفلسطيني يُحاكم وفق أوامر عسكرية.
4. **تصاريح التنقل والعمل والسفر:** نظام تصاريح تعسفي للفلسطينيين فقط، المستوطنون لا يخضعون لنفس القوانين أو القيود.
5. .**الاستيلاء على الأراضي والموارد:** تخصيص معظم المياه الجوفية للمستوطنات ومنع الفلسطينيين من حفر الآبار أو استخدام أراضيهم بحرية.

ثالثاً: النصوص القانونية المنتهكة

النصوص القانونية	الانتهاك
اتفاقية التمييز العنصري(ICERD, 1965)	التمييز العنصري
اتفاقية الأبارتهايد(1973)	الفصل المكاني
المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة	الاستيطان
العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية(ICCPR, 1966)	محاكم مزدوجة

الانتهاكات الإسرائيلية ضد المرأة والطفل – استهداف للفئات الأضعف

تُعد النساء والأطفال من الفئات الأشد تضررًا من السياسات والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية. ويؤكد القانون الدولي الإنساني على وجوب توفير حماية خاصة للنساء والأطفال خلال النزاعات المسلحة، كما تنص اتفاقيات جنيف على منع الاعتداءات ضدهم. إلا أن الواقع الميداني يشير إلى انتهاكات ممنهجة تطال هذه الفئات، تشمل:

القتل المباشر

الاعتقال التعسفي

التهجير القسري

الحرمان من التعليم والعلاج

العنف الجنسي أو التهديد به

ثانياً: الأرقام والإحصاءات (حتى يونيو 2025)

عدد الأطفال الشهداء في غزة 17,818

عدد النساء الشهيدات في غزة12,287

الأطفال الشهداء في الضفة الغربية171

الأطفال الجرحى في الضفة الغربية660

نسبة الأطفال والنساء من إجمالي الضحايا70%

عدد الأطفال المفقودين أكثر من 2,500

عدد الأسرى الأطفال220

عدد الأسيرات في السجون الإسرائيلية78

ثالثاً: أبرز أنماط الانتهاكات

.1ا لقتل والاستهداف المباشر

مقتل آلاف الأطفال والنساء في القصف الجوي والمدفعي

استهداف منازل تضم عائلات بأكملها دون إنذار مسبق

.2الاعتقال والاحتجاز

اعتقال أطفال دون سن 18 عامًا واستجوابهم دون محامٍ أو ولي أمر

اعتقال نساء في ظروف لا تراعي الخصوصية والصحة الجسدية والنفسية

.3التهجير القسري

نزوح مئات آلاف النساء والأطفال من منازلهم نتيجة القصف والهدم

فقدان الوثائق المدنية والتعليمية والطبية أثناء التهجير

.4الحرمان من التعليم

تدمير المدارس وحرمان الأطفال من الوصول الآمن لمراكز التعليم

اضطرار آلاف الأطفال للتعلم في مراكز إيواء أو انقطاعهم نهائيًا

.5الصدمات النفسية والعنف النفسي

ارتفاع نسب اضطرابات ما بعد الصدمة PTSD بين الأطفال

فقدان الأمهات والأطفال لأقاربهم في ظروف عنيفة ومروعة

رابعاً: النصوص القانونية المنتهكة

النص القانوني المنتهك	الانتهاك
اتفاقية حقوق الطفل – (CRC, 1989) المادة 6	قتل واستهداف الأطفال
اتفاقية حقوق الطفل – المواد 37 و40	اعتقال الأطفال
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(CEDAW)	العنف ضد النساء
المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة	التهجير القسري
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية – المادة 13	الحرمان من التعليم

الخسائر البشرية والانتهاكات القانونية خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية (كانون ثاني – جزيران 2025)

تشير بيانات وزارة الصحة الفلسطينية (MOH, 2025) إلى حجم كارثي من الخسائر البشرية جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال النصف الأول من عام 2025، التي استهدفت قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. فقد بلغ إجمالي الشهداء في قطاع غزة **45,717شهيدًا**، بينهم **17,818طفلًا** و **12,287امرأة**، و **2,421من كبار السن**، بينما سجلت الضفة الغربية **835شهيدًا**، منهم **171طفلًا** . كما بلغ عدد المفقودين **11,200شخص**، من بينهم **4,700من الأطفال والنساء**.

بالإضافة إلى ذلك، تعرضت فئات مدنية مختلفة لهجمات أدت إلى استشهاد **756من الكوادر التعليمية**، و **1,068من الطواقم الطبية**، و **94من الدفاع المدني**، و **203من موظفي الأونروا**، و **201صحفيًا**، ما يوضح استهدافًا ممنهجًا للفئات المحمية دوليًا. وسجلت الإصابات **108,856جريحًا في غزة**، و **6,450جريحًا في الضفة الغربية**، من بينهم **660طفلًا**، مع نسبة تصل إلى نحو **70%من النساء والأطفال** بين الضحايا، ما يدل على استهداف واضح للفئات الأكثر ضعفًا.

تُعد هذه الخسائر والاعتداءات انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فوفقًا لـ**اتفاقية جنيف الرابعة(1949)** ، تحظر *المادة 3 المشتركة* الاعتداء على المدنيين والجرحى، وتؤكد *المادة 27* ضرورة حماية النساء والأطفال، كما تحظر *المادة 32* الإجراءات التي تسبب معاناة جسدية أو قتل محميين. ويؤكد **البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (1977)** في *المادة 51 (2)*على وجوب عدم استهداف السكان المدنيين، مع حماية خاصة للنساء والأطفال بموجب *المادتين 76 و77* .

وتصنف **المواد 7 و8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)** هذه الأفعال ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك القتل المنهجي والاستهداف العمدي للمدنيين والهجمات غير المتناسبة.

كما تخالف هذه الأفعال نصوص **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948)** ، التي تكفل في *المادة 3* حق الحياة والسلامة، وتحظر في *المادة 5* التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتعارض **اتفاقية حقوق الطفل (1989)**التي تحمي حق الطفل في الحياة (المادة 6) وحمايته في النزاعات المسلحة (المادة 38).

ولم تسلم الفئات الإنسانية من الاستهداف، حيث تخضع الطواقم الطبية، والدفاع المدني، وموظفو الأونروا، والصحفيون، لحماية خاصة حسب **اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 18)**، و**البروتوكول الإضافي الأول (المواد 15، 16، 19)**، ونظام روما الأساسي) *المادة 8(2)(ب) .(24)*ويُعدّ استهداف هذه الفئات جريمة حرب واضحة تستوجب المساءلة.

على صعيد آخر، يشكل اختفاء **11,200شخصًا**، بينهم آلاف من النساء والأطفال، انتهاكًا خطيرًا للحق في الحرية والأمان، حيث يُعد الاختفاء القسري جريمة بموجب **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 9)**، و**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 9)**، والاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.(2006)

استهداف وحرق المدنيين في قطاع غزة

شهد قطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2025 حالات مروعة من استهداف المدنيين تتجاوز القصف العادي، حيث وثقت التقارير حالات **تعرض المئات من المدنيين للحروق الشديدة** جراء استخدام أسلحة محرمة دوليًا وأساليب هجوم غير متناسبة. وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية بأن **أكثر من 1,200 شخص** أصيبوا بحروق متفاوتة الخطورة، من بينهم أطفال ونساء، ما أدى إلى معاناة جسدية ونفسية بالغة، إلى جانب أعداد كبيرة من الوفيات بسبب صعوبة تلقي العلاج في ظل الحصار وتدمير المنشآت الطبية.

إن هذه الممارسات تشكل انتهاكًا فاضحًا للاتفاقيات الدولية التي تحظر استخدام أسلحة تسبب معاناة مفرطة أو إصابات لا مبرر لها، كما تتعارض مع قواعد **اتفاقية جنيف الرابعة(1949)** ، التي تمنع بشكل صارم اتخاذ إجراءات تؤدي إلى معاناة جسدية لا داعي لها أو استخدام وسائل قتالية تسبب آلامًا لا مبرر لها (*المادة 35 من البروتوكول الأول الإضافي*).

كما يُعد التعمد في استهداف المدنيين وحرقهم انتهاكًا جسيمًا لمبدأ التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني، ويشكّل جريمة حرب بموجب **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية(1998)** ، خاصة في ضوء استهداف فئات مدنية محمية مثل الأطفال والنساء.

الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية

تدمير البنية التحتية التعليمية في قطاع غزة وأثره على الحق في التعليم

شهد قطاع غزة خلال النصف الأول من عام 2025 تدميرًا واسع النطاق وممنهجًا للبنية التحتية التعليمية، في واحدة من أخطر الهجمات على قطاع التعليم منذ عقود. وفقًا لتقارير وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، بلغ عدد المؤسسات التعليمية التي تعرّضت للتدمير أو التضرر حوالي **391 مؤسسة تعليمية**، من بينها **12مؤسسة تعليم عالٍ** (جامعات وكليات) دُمّرت كليًا أو جزئيًا. كما تم تسجيل خسائر مادية في قطاع التعليم تجاوزت **250 مليون دولار أمريكي** حتى نهاية يونيو 2025، في حين حُرم ما يزيد عن **625,000 طالب وطالبة** من الوصول إلى التعليم، سواء بسبب التدمير أو التهجير أو انعدام الأمن

يشكل هذا التدمير الممنهج انتهاكًا واضحًا لعدة مواثيق دولية. إذ تنص **المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)** على أن "لكل شخص الحق في التعليم... ويجب أن يكون التعليم العالي متاحًا للجميع على أساس الكفاءة"، مما يعني أن تدمير الجامعات، وحرمان الطلبة من الدراسة، يُعد خرقًا مباشرًا لهذا النص.

كما ينص **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)** في **المادة 13** على "الاعتراف بحق كل فرد في التعليم"، ويلزم الدول باتخاذ خطوات لضمان التعليم دون تمييز، حتى في حالات الطوارئ والنزاعات. وعليه، فإن استهداف الجامعات والمدارس وفرض قيود على الحركة والنزوح الجماعي للطلبة والأساتذة يمثل انتهاكًا لهذه الالتزامات القانونية.

أما من منظور القانون الدولي الإنساني، فإن **اتفاقية جنيف الرابعة (1949)** تُلزم في **المادة 50** سلطة الاحتلال بـ"تسهيل عمل مؤسسات التعليم في الأراضي المحتلة"، لا سيما بالنسبة للأطفال، وهو التزام لم تُنفذه إسرائيل، بل قامت بعكسه من خلال استهداف المدارس التي تؤوي نازحين، وتدمير المباني التعليمية حتى خارج مناطق الاشتباك.

من جهة أخرى، فإن **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)** يعرّف في **المادة 8(2)(ب) (9)**أن "تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض التعليمية، متى لم تكن أهدافًا عسكرية مشروعة، يُعد جريمة حرب." وفي ظل غياب أدلة تُشير إلى استخدام تلك المؤسسات لأغراض عسكرية، فإن استهدافها يُمكن تصنيفه ضمن جرائم الحرب، ما يفتح الباب للمساءلة الدولية.

لا تقتصر هذه الجرائم على التدمير المادي، بل تمتد إلى البُعد الثقافي والمعرفي. إذ يصف الباحث **د. ساري حنفي** أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت هذا النوع من الاستهداف بمصطلح **"الإبادة المكاني (Spacio-cide)**، وهو تدمير الفضاءات المدنية، مثل المدارس والجامعات والمستشفيات، كوسيلة لإبادة المجتمع حضاريًا وثقافيًا، وتجريده من قدراته التنموية والمعرفية. واستهداف مؤسسات التعليم العالي في غزة لا يمكن فهمه خارج هذا الإطار، خصوصًا أن بعضها كان يشغل دورًا رياديًا في إنتاج المعرفة والمقاومة السلمية.

إن هذه الانتهاكات تشكل تهديدًا وجوديًا للحق في التعليم، وتستدعي تحركًا عاجلًا من المجتمع الدولي لحماية مؤسسات التعليم ومحاسبة المسؤولين عن استهدافها، وإعادة الإعمار بما يضمن الحق في التعليم الآمن، كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية.

الانتهاكات بحق المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية والقدس المحتلة

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في غزة، بل امتدت أيضًا إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث سُجل تصاعد خطير في استهداف المؤسسات التعليمية، والطلبة، والمعلمين، والبيئة الأكاديمية بشكل عام، خلال النصف الأول من عام 2025. وبحسب **بيانات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، فقد تم تسجيل **87انتهاكًا مباشرًا** ضد المدارس والجامعات في الضفة الغربية، بما في ذلك **اقتحامات لحرَم الجامعات، واعتقالات في صفوف الطلبة والمعلمين، وإطلاق قنابل الغاز داخل باحات المدارس.**

أما في القدس، فقد تركّزت الانتهاكات في سياسة التهويد الممنهجة للمناهج الدراسية، وفرض مناهج إسرائيلية على المدارس الفلسطينية، وإغلاق مؤسسات تعليمية تحت ذرائع أمنية أو إدارية. وبحسب **مركز معلومات**

وادي حلوة في سلوان، تم إغلاق **3مدارس مقدسية** خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2025، وتهديد العشرات منها بالإغلاق أو فقدان التراخيص في حال لم تعتمد المناهج الإسرائيلية المحرّفة، التي تُقصي الهوية الوطنية الفلسطينية.

تُعد هذه الممارسات انتهاكًا صارخًا لحق الفلسطينيين في التعليم، المكفول بموجب **المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948)** ، التي تنص على أن "لكل شخص الحق في التعليم"، كما تُلزم الدول بعدم التدخل السياسي أو الإيديولوجي في مضمون العملية التعليمية.

كما تنتهك هذه الممارسات **المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(1966)** ، التي تُلزم الدولة بعدم فرض أي قيود على حرية اختيار التعليم أو المحتوى المعرفي، وبضمان وصول التعليم إلى جميع الفئات دون تمييز. وتعد محاولات فرض المناهج الإسرائيلية في القدس شكلًا من أشكال الإكراه الثقافي، الذي يُقوّض الحرية الأكاديمية ويطمس الهوية الوطنية.

من ناحية القانون الدولي الإنساني، فإن **الاحتلال الإسرائيلي ملزم بموجب اتفاقية جنيف الرابعة(1949)** ، ولا سيما **المادتين 50 و94**، بضمان استمرار التعليم في الأراضي المحتلة دون تغيير أو تدخل في مضامينه الثقافية أو التربوية. ومع ذلك، فإن السياسات الإسرائيلية في القدس تسعى إلى تفريغ العملية التعليمية من بعدها الوطني، وتحويل المدارس إلى أدوات لترويج الرواية الإسرائيلية، وهو ما يُعد انتهاكًا صريحًا للاتفاقيات الدولية.

علاوة على ذلك، فإن **اقتحام الجامعات واعتقال الطلبة والأساتذة** يخالف **المبادئ الأساسية لحرية التعليم وحرمة المؤسسات التعليمية**، كما وردت في إعلان اليونسكو بشأن التعليم العالي لعام 1998، الذي يضمن استقلال الجامعات وحرية الفكر والتعبير داخل الحرم الأكاديمي.

لقد أدّت هذه الانتهاكات إلى خلق بيئة تعليمية غير آمنة، خصوصًا في المناطق القريبة من الحواجز العسكرية والمستوطنات، حيث يُجبر آلاف الطلبة على عبور نقاط تفتيش يوميًا للوصول إلى مدارسهم، مما يعرّضهم للتأخير، والإذلال، وأحيانًا الاعتقال. كما أن سياسة فرض المناهج الإسرائيلية في القدس تهدد وجود أكثر من **100مدرسة مقدسية**، وتدفع بعض الأهالي إلى إخراج أبنائهم من النظام التعليمي الرسمي خوفًا من التلاعب بالهوية الثقافية والدينية.

كل هذه الانتهاكات تشكّل جزءًا من سياسة أوسع تهدف إلى **تجريد المجتمع الفلسطيني من أدواته المعرفية والثقافية**، وتفريغ القدس من بعدها التعليمي الوطني، وهي سياسات تستوجب المساءلة الدولية العاجلة وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

النزوح القسري الداخلي في قطاع غزة

يقع قطاع غزة على مساحة لا تتجاوز **365 كيلومترًا مربعًا**، ويعد من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، حيث يعيش فيه أكثر من **2.3مليون نسمة**، وسط بنية جغرافية ضيقة محاطة من الجهات الثلاث حدودًا مع إسرائيل، ومن جهة الجنوب مع مصر، ما يجعل من حركة السكان داخليًا وخارجيًا أمرًا محدودًا للغاية.

شهد القطاع خلال النصف الأول من عام 2025 موجات نزوح داخلي غير مسبوقة، حيث أجبرت العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة على المناطق السكنية والبنية التحتية الحيوية، أكثر من **1.9مليون شخص**، أي أكثر من **85%من سكان القطاع**، على مغادرة منازلهم بحثًا عن الأمان، رغم ضيق المساحة وصعوبة إيجاد مأوى بديل. يفاقم الطابع الجغرافي الضيق والازدحام السكاني الحاد من حدة معاناة النازحين، إذ تفتقر الغالبية العظمى منهم إلى موارد كافية ومساحات آمنة تكفي لاستيعاب أعدادهم الهائلة، مما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية.

تشير التقارير الإنسانية إلى أن النازحين في قطاع غزة لم يتعرضوا لموجة نزوح واحدة فقط، بل لعدد متكرر من مرات النزوح خلال فترة النزاع. حيث اضطرّ الكثير من السكان إلى **النزوح الداخلي لأكثر من مرتين أو ثلاث مرات** بسبب تصاعد وتيرة القصف على مناطقهم، مما أدى إلى تفاقم معاناتهم بشكل كبير، وزيادة الضغط على المناطق التي لجأوا إليها، والتي تعاني أصلاً من اكتظاظ سكاني حاد وندرة الموارد.

هذا النزوح المتكرر يزيد من تعقيد الوضع الإنساني ويشكل تهديدًا مستمرًا لحياة المدنيين، إذ يفتقر النازحون إلى الاستقرار الآمن، ويواجهون مخاطر صحية ونفسية جمة نتيجة فقدان المأوى وعدم توافر الخدمات الأساسية.

وتشكل هذه الحركة القسرية انتهاكًا واضحًا لمبدأ "عدم الإزاحة القسرية" المنصوص عليه في القانون الدولي، حيث تُحظر وفق **اتفاقية جنيف الرابعة (1949)** نقل أو ترحيل السكان المدنيين من الأراضي المحتلة بأي شكل، وتُصنف هذه الأفعال كـ "انتهاك جسيم" يعادل جريمة حرب، وفق *المادة 147* .كذلك يدرجها **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)** ضمن "الجرائم ضد الإنسانية) *المادة 7(1)(د)* (و"جرائم الحرب) *المادة 8(2)(أ)*.([vii])

كما تؤكد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي (1998) على وجوب احترام حقوق النازحين، ومنع أي نقل قسري إلا إذا كان ضروريًا لأسباب أمنية قصوى، مع توفير بدائل وسبل حماية

كاملة، وهو ما لم يُراعَ في سياق النزوح الواسع الذي شهده القطاع، ما يستوجب استجابة دولية عاجلة لمعالجة آثار هذه الأزمة الإنسانية.

استخدام الجوع والعطش كسلاح حرب في قطاع غزة

تصاعدت منذ أكتوبر 2023 سياسة الحصار الإسرائيلي المفروضة على قطاع غزة بشكل ممنهج، حيث تم قطع الإمدادات الحيوية من غذاء وماء ودواء ووقود عن أكثر من مليوني مدني. هذا الحصار الممنهج تسبب في تدهور خطير للأوضاع الإنسانية، حيث تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA, 2025) إلى أن أكثر من **90%من سكان القطاع لا يحصلون على الحد الأدنى من المياه الصالحة للشرب (أقل من 3 لتر للفرد يوميًا)**، وارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال بنسبة تفوق **25%**، إضافة إلى انهيار شبه كامل للقطاع الزراعي والأسواق الغذائية، مع انعدام الأمن الغذائي لدى أكثر من **1.7مليون شخص.**

إن استخدام الجوع والعطش كوسيلة من وسائل القتال محظور تمامًا بموجب **البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف(1977)** ، التي تحظر في *المادة 54 (1)*تجويع المدنيين كتكتيك حربي، وتنص *المادة 54 (2)*على حماية المواد الضرورية لبقاء السكان. كما تلزم **اتفاقية جنيف الرابعة (1949)** في *المادتين 23 و59* قوات الاحتلال بالسماح بمرور المواد الغذائية والإغاثية، وتحظر *المادة 33* العقوبات الجماعية بحق المدنيين. ويُعد تجويع المدنيين عمدًا جريمة حرب بحسب *المادة 8(2)(ب) (xxv)*من **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.(1998)**

كما يكفل **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)** في *المادة 25* الحق في مستوى معيشة يكفل الصحة والرفاهية، بما في ذلك الغذاء والماء، وهو حق بات مهددًا بشدة في قطاع غزة نتيجة لهذه السياسة.

تمثل هذه الممارسات عقابًا جماعيًا ممنهجًا للمدنيين، وتشكّل انتهاكًا جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وتستلزم تدخلًا دوليًا عاجلاً لرفع الحصار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وفتح تحقيق جنائي دولي لمحاسبة المسؤولين عنها.

فشل المجتمع الدولي في حماية المدنيين ومساءلة مرتكبي الانتهاكات

على الرغم من هذه الانتهاكات الخطيرة، لا يزال المجتمع الدولي يعاني من قصور واضح في حماية المدنيين الفلسطينيين. إذ تشير تقارير أممية إلى أن أكثر من 85%من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية

الفلسطينية ظلت غير منفذة أو معطلة منذ عام 2000. كما أن جهود التحقيق والمساءلة الدولية تظل محدودة، حيث لم تُفتح سوى 4تحقيقات دولية رسمية جادة في الخمس عشرة سنة الماضية، مقابل استمرار تصاعد الانتهاكات.

علاوة على ذلك، يظهر مؤشر الإفلات من العقاب أن نسبة الجرائم التي يُحاسب عليها مرتكبو الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية لا تتجاوز 5%، ما يشجع على استمرار السياسات القمعية والعدوانية، ويؤثر سلبًا على وضع حقوق الإنسان في المنطقة.

إن هذا الواقع يتطلب من المجتمع الدولي تعزيز الآليات الدولية للمساءلة، وتكثيف الضغوط السياسية والقانونية لوقف الانتهاكات، وضمان احترام حقوق الفلسطينيين في حياتهم وهويتهم الثقافية والدينية

مظاهر فشل المجتمع الدولي:

شلل مجلس الأمن بسبب الفيتو الأميركي المتكرر، والذي أعاق صدور قرارات ملزمة لوقف العدوان أو فرض عقوبات.

فشل الجمعية العامة للأمم المتحدة في تنفيذ إجراءات ملموسة على الأرض رغم صدور قرارات إدانة.

ضعف دور المحكمة الجنائية الدولية في تسريع التحقيقات أو إصدار مذكرات توقيف بحق قادة الاحتلال.

عدم تفعيل آلية الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، رغم مطالبات متكررة من قبل دول وجهات حقوقية.

غياب الإرادة السياسية من الاتحاد الأوروبي والدول الغربية في فرض عقوبات أو تعليق الاتفاقيات مع إسرائيل رغم الانتهاكات الموثقة.

انحياز بعض الجهات الدولية إلى رواية الاحتلال، ما أدى إلى شرعنة بعض الجرائم عبر لغة "حق الدفاع" وتجاهل مبدأ التناسب.

النصوص القانونية الملزمة التي لم تُطبق:

ميثاق الأمم المتحدة:

الفصل السادس والسابع :يُلزم مجلس الأمن باتخاذ تدابير ضد أي تهديد للسلم أو انتهاك له.

المادة 1 :تنص على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

مبدأ "مسؤولية الحماية:(R2P) "

ينص على واجب المجتمع الدولي في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، إذا تقاعست الدولة أو لم تستطع الحماية.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998) :

يعطي صلاحية للمحكمة للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لكن بطء الإجراءات وعدم التعاون الدولي أعاق التقدم.

إن عجز المؤسسات الدولية عن وقف الجرائم المرتكبة في فلسطين، وعدم تفعيل آليات المحاسبة والمساءلة، يُهدد النظام القانوني الدولي بأكمله ويُشكّل سابقة خطيرة تقوّض مبدأ سيادة القانون العالمي. كما يعكس تمييزًا في تطبيق القانون الدولي، ويُكرّس ازدواجية المعايير التي تُضعف ثقة الشعوب في الأمم المتحدة والمحاكم الدولية.

كما ان استمرار الإفلات من العقاب، في ظل تقاعس المجتمع الدولي، يشجّع الاحتلال على مواصلة انتهاكاته، ويؤكد الحاجة إلى إصلاحات جذرية في النظام الدولي تُعيد الاعتبار لحقوق الشعوب تحت الاحتلال، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني.

القيود على حرية الحركة والتنقل

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي نظامًا معقدًا من الحواجز العسكرية والجدران والبوابات وتصاريح المرور، يقيد بشكل صارخ حرية تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. تُستخدم هذه السياسات كأداة للسيطرة الديموغرافية وتفكيك التواصل الجغرافي والاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على جميع جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك العمل والتعليم والصحة والحياة الدينية والعائلية.

حتى منتصف عام 2025، بلغ عدد الحواجز الثابتة في الضفة الغربية أكثر من **593حاجزًا**، إضافة إلى نحو **140بوابة زراعية أو مغلقة بالجدار**، يُفتح منها بانتظام أقل من 30% فقط .(OCHA, 2025)

كما تعزل **نحو 13 نقطة تفتيش رئيسية** محيط القدس عن باقي الضفة، بالإضافة إلى الجدار الفاصل الذي يمتد لأكثر من **700كيلومتر**، ويلتف حول القرى والمدن الفلسطينية ويفصلها عن أراضيها الزراعية ومراكزها الحيوية. تُستخدم أنفاق وممرات مخصصة للفلسطينيين فقط، تمر عبر مراقبة مشددة، وتحرمهم من استخدام الطرق الرئيسية بحرية.

ينتج عن هذه القيود عديد من الانتهاكات، منها عرقلة وصول المرضى إلى المستشفيات، وحرمان آلاف الطلاب من الانتظام في جامعاتهم، وفصل العائلات بسبب رفض تصاريح لم الشمل، إلى جانب عمليات تفتيش مذلّة وتعسفية قد تستغرق ساعات يوميًا، وإغلاق قرى كاملة وتحويلها إلى سجون جغرافية.

تخالف هذه السياسات نصوصًا واضحة من القانون الدولي، منها:

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966)** ، المادة 12 التي تنص على حرية التنقل واختيار محل الإقامة لكل فرد داخل إقليم دولة ما.
- **اتفاقية جنيف الرابعة(1949)** ، المادة 27 التي تحظر فرض قيود غير مبررة على حرية تنقل المدنيين المحميين، والمادة 33 التي تحظر العقاب الجماعي، بما يشمل القيود الجماعية على التنقل.
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948)** ، المادة 13 التي تكفل حرية التنقل واختيار محل الإقامة.
- **رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري (2004)** الذي أكد أن بناء الجدار الفاصل غير قانوني وأن القيود الناتجة عنه تنتهك حقوق الإنسان الأساسية في التنقل والتعليم والصحة والعمل.

تشير الأدلة إلى أن القيود الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين لا تستند إلى اعتبارات أمنية مشروعة بقدر ما تخدم أهدافًا استعمارية واستيطانية، وتشكل نموذجًا واضحًا لـ"العزل والتمييز العنصري الجغرافي". هذا الواقع يُعد خرقًا منهجيًا لقانون حقوق الإنسان الدولي، ويؤسس لواقع فصل عنصري على الأرض.

التهجير القسري للتجمعات البدوية في الضفة الغربية والقدس وربطه بمخطط "E1" الاستيطاني

بحسب تقرير تحليلي صادر عن دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، فإن تنفيذ مشروع "E1" سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، ويمنع فعليًا قيام دولة فلسطينية متصلة، ما يشكّل خرقًا صارخًا لاتفاقيات أوسلو والقانون الدولي

حيث تنفذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات سياسة تهدف إلى التهجير القسري للتجمعات البدوية الفلسطينية التي تقطن في مناطقها التاريخية، لا سيما في المناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية. تُمارَس هذه السياسة بوسائل متعددة، من أبرزها إصدار أوامر هدم إدارية وعسكرية، منع البناء والترميم حتى للمنشآت الأساسية كالمساكن والمدارس، مصادرة الأراضي والمواشي، حرمان السكان من الوصول إلى مصادر المياه والمراعي، إضافة إلى المضايقات اليومية التي يمارسها الجيش والمستوطنون.

وقد أدت هذه الممارسات إلى تهديد أكثر من **38 تجمعًا بدويًا** في محيط القدس وحدها، وأكثر من **70 تجمعًا** آخر في الضفة الغربية عامة، خاصة في مناطق الأغوار الشمالية، جبل البابا، وبادية القدس

.(UNOCHA, 2025)وقد وثّقت المنظمات الحقوقية عمليات هدم طالت مساكن وخيام مدارس وعيادات ميدانية في هذه المناطق، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

الأبعاد القانونية

تمثل هذه السياسات خرقًا جسيمًا لأحكام **اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949**، وبشكل خاص **المادة 49** التي تحظر النقل أو الترحيل القسري للسكان المدنيين من الأراضي المحتلة. وتُصنف **المادة 147** من الاتفاقية ذاتها هذه الأفعال كـ **جريمة حرب** .كما ينص **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)المادة 8 ((viii)(b)(2)**على أن الترحيل القسري يشكل جريمة حرب تستوجب المساءلة.

إضافة إلى ذلك، فإن **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)** يكفل الحق في السكن وعدم التعرض للطرد التعسفي) **المادة 17**(، بينما يضمن **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 13)** حرية الإقامة والتنقل داخل الدولة. كما تدعو **قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338** إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وتؤكد على عدم شرعية الاستيلاء عليها بالقوة.

الارتباط بمخطط "E1" الاستيطاني

تكمن خطورة هذه السياسة في ارتباطها الوثيق بمخطط "**E1**"الاستيطاني، الذي تسعى إسرائيل من خلاله إلى **ربط مستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس بالقدس الغربية**، بما يحقق هدفًا استراتيجيًا يتمثل في **فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها**، وحرمان الفلسطينيين من إقامة دولة متصلة جغرافيًا. ويُعتبر تهجير السكان البدو من مناطق مثل الخان الأحمر، جبل البابا، ووادي السيق، شرطًا أساسيًا لإنجاز هذا المشروع الاستيطاني، الذي وصفته **محكمة العدل الدولية (2004)** في رأيها الاستشاري بأنه غير قانوني، لما له من تأثير مباشر على **حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.**

جريمة استعمارية مزدوجة

لا يمثل تهجير البدو فقط **جريمة حرب** بموجب القانون الدولي، بل هو أيضًا **جزء من مشروع استيطاني إحلالي**، يهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الديموغرافي على الأرض لصالح المستوطنين، في انتهاك صارخ لحقوق الشعوب الأصلية كما أُقِرّت في **إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية .(2007)** فهذه السياسات لا تستهدف الهياكل فحسب، بل تسعى إلى **إعادة هندسة الجغرافيا والوجود البشري الفلسطيني.**

موقف المجتمع الدولي

ورغم الإدانة الدولية الواسعة، بما في ذلك من مؤسسات أممية ومنظمات حقوق الإنسان، لم تُترجم هذه الإدانات إلى **إجراءات ملزمة أو عقوبات** تردع الاحتلال عن استكمال هذه المخططات. وما زالت التجمعات البدوية، وفي مقدمتها **الخان الأحمر**، تقاوم عبر وسائل سلمية، من بينها الاعتصامات، وإعادة بناء ما يتم هدمه، والتوجه إلى القضاء، بدعم من متضامنين محليين ودوليين.

إن ما يجري من تهجير للتجمعات البدوية في الضفة الغربية والقدس لا يمكن فصله عن المشروع الاستيطاني الشامل، بل يشكل ركيزة من ركائزه. ويمثّل هذا التهجير جريمة مركبة **:جريمة حرب وجريمة استعمارية** وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. وعليه، فإن استمرار هذا الواقع يتطلب **تحركًا دوليًا عاجلًا** لوقف التهجير ومحاسبة المسؤولين عنه أمام المحاكم الدولية المختصة.

سياسة هدم المنازل – أداة ترهيب جماعي وتطهير جغرافي

سياسة هدم المنازل، حين تُمارس كعقوبة جماعية أو وسيلة للضغط السكاني، **تنتهك بشكل صارخ قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان** .ولا تستند غالبية عمليات الهدم إلى ضرورة عسكرية ملحة، بل تُستخدم كوسيلة للضغط، الترهيب، وإفراغ الأرض من سكانها الأصليين، ما يجعلها **انتهاكًا مركبًا** يجمع بين **العقوبات الجماعية** و**سياسات التطهير الجغرافي**، ويرقى إلى مستوى **جريمة حرب موصوفة.**

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة هدم منهجية لمنازل الفلسطينيين، تُستخدم كأداة مركزية لفرض السيطرة الجغرافية والديموغرافية، تحت ذرائع متعددة، أبرزها: البناء بدون ترخيص، الرد العقابي على عمليات مقاومة، التهجير القسري، أو "الضرورات الأمنية" المزعومة. وتستهدف هذه السياسة بالأساس الأحياء الفلسطينية في **القدس الشرقية** والمناطق المصنفة "ج" في **الضفة الغربية**، مما أدى إلى تشريد آلاف العائلات، وخلق واقع من عدم الاستقرار والنزوح الداخلي القسري.

أنماط الهدم

1. **الهدم العقابي** :يتم هدم منازل عائلات فلسطينيين يُتهمون بتنفيذ عمليات، رغم عدم وجود إدانة قانونية فردية، وهو ما يُشكّل **خرقًا لمبدأ المسؤولية الفردية** المنصوص عليه في **المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة.(1949)**

2. **الهدم الإداري** :يتم بذريعة البناء بدون ترخيص، رغم أن أكثر من **98%من طلبات تراخيص البناء المقدّمة من الفلسطينيين في القدس تُرفض** (B'Tselem, 2024)، ما يجعل البناء دون ترخيص أمرًا قسريًا وليس خيارًا.
3. **الهدم العسكري** :في المناطق المصنفة كـ"مناطق تدريبات عسكرية" أو "أراضي دولة"، حيث يُمنع الفلسطينيون من الإقامة أو التوسع العمراني.
4. **الهدم الاستيطاني** :يستهدف مناطق استراتيجية قرب المستوطنات أو في ممرات الربط بين الكتل الاستيطانية، خصوصًا في القدس، الأغوار، وسلوان.

الوقائع الميدانية حتى يونيو 2025

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:(OCHA)

- **أكثر من 850 منشأة فلسطينية** (سكنية وغير سكنية) تم هدمها في النصف الأول من عام 2025.
- **3,200فلسطيني على الأقل** باتوا بلا مأوى، بينهم **1,450طفلًا.**
- نُفّذ عدد كبير من عمليات الهدم دون سابق إنذار أو فرصة قانونية للاستئناف.
- تمركزت أعمال الهدم في مناطق :**القدس الشرقية (سلوان، جبل المكبر)، الأغوار، الخليل، ومحيط الحرم الإبراهيمي.**

الانتهاكات القانونية

ترتقي سياسة الهدم إلى جريمة حرب وفق القانون الدولي:

- **اتفاقية جنيف الرابعة:(1949)**
  - المادة 53: تحظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا للضرورة العسكرية القصوى، وهو ما لا ينطبق على الحالات الحالية.
  - المادة 33: تحظر العقوبات الجماعية، كسياسة الهدم العقابي.
  - المادة 147: تُدرج "التدمير الواسع للممتلكات" ضمن **الانتهاكات الجسيمة** التي تُصنّف كـ جريمة حرب.
- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:(1998)**
  - المادة 8 :(iv)(a)(2)تُجرّم "تدمير الممتلكات على نطاق واسع دون ضرورة عسكرية"، ما ينسحب على أغلب حالات الهدم في الضفة والقدس.

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:(ICESCR)**
  - المادة 11: تكفل **الحق في السكن الملائم**، ما يتناقض كليًا مع عمليات الهدم الممنهجة.
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948)**
  - المادة 17: تنص على أن "لا يجوز حرمان أحد من ملكه تعسفًا."

هدم المنازل الفلسطينية سياسة استعمارية ممنهجة تهدف إلى تفكيك النسيج المجتمعي وفرض واقع ديموغرافي جديد على الأرض. هي ليست مجرد انتهاك فردي، بل **استراتيجية تطهير عمراني منظّمة**، يُفترض أن تُقابل بتدخّل دولي عاجل، وتحقيقات جدية أمام **المحكمة الجنائية الدولية** لمحاسبة المسؤولين عنها.

الهدم والتدمير الواسع للبنية التحتية في قطاع غزة

سياسة الهدم والتدمير الممنهج في قطاع غزة، والتي تختلف عن الضفة الغربية في أنها ناتجة عن قصف واسع النطاق يستهدف البنية التحتية المدنية، ويُعد انتهاكًا صارخًا لمبدأ التمييز والتناسب، ويؤسس لجريمة الإبادة العمرانية والبنية التحتية.

شهد قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل في أكتوبر 2023 وحتى منتصف عام 2025، حملات تدمير غير مسبوقة استهدفت المباني السكنية والبنية التحتية المدنية بشكل واسع النطاق، حيث استخدمت قوات الاحتلال قصفًا جويًا ومدفعيًا مكثفًا أفضى إلى تدمير أحياء سكنية كاملة، ومستشفيات، ومدارس، وجامعات، وشبكات مياه وكهرباء، وهو ما يمثل انتهاكًا ممنهجًا لمبدأ التمييز والضرورة العسكرية والتناسب، ويُعد شكلاً من العقاب الجماعي والإبادة المادية.

الإحصائيات (حتى يونيو 2025):

عدد الوحدات السكنية المدمّرة كليًا :أكثر من 86,000وحدة (UNRWA, OCHA, 2025)

المباني المتضررة جزئيًا :أكثر من 165,000مبنى

المرافق المستهدفة:

مستشفيات ومراكز صحية 32 :منشأة دُمّرت أو خرجت عن الخدمة

مدارس وجامعات 390 :منشأة تعليمية تضررت أو دُمّرت

المساجد 450 :مسجدًا تعرض للتدمير الكامل أو الجزئي

الكنائس 3 :كنائس أُصيبت بالقصف

شوارع ومرافق بنية تحتية :انهيار شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي في معظم القطاع

النتائج الإنسانية:

مئات آلاف الفلسطينيين أصبحوا بلا مأوى أو يعيشون في مخيمات مؤقتة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

انهيار النظام الصحي والمائي والتعليمي بفعل القصف.

استحالة إعادة الإعمار في ظل الحصار ومنع دخول المواد الأساسية

الأسلحة المحرّمة دوليًا من قبل الاحتلال الإسرائيلي هو محور أساسي في التقرير، نظرًا لخطورة هذه الانتهاكات وارتباطها المباشر بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. إليك فصلًا قانونيًا وتحليليًا دقيقًا يوثق هذه الانتهاكات بالأدلة والنصوص القانونية:

مصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان – جريمة منظمة لتفريغ الأرض وتغيير هويتها

وفقًا لتقارير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الصادرة في النصف الأول من عام 2025، تم تسجيل أكثر من 1,200 اعتداء نفذه المستوطنون بحق الفلسطينيين، شملت اعتداءات جسدية، وحرائق، وقطع أشجار، وتخريب ممتلكات، إلى جانب إصدار مئات أوامر الهدم الإدارية في مناطق "ج.

وتُعدّ **مصادرة الأراضي الفلسطينية** جوهر المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي تنفّذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل ممنهج في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، والأغوار. هذه السياسة لا تنفصل عن أهداف الاحتلال الكبرى القائمة على **تفريغ الأرض من سكانها الأصليين** وإحلال مستوطنين إسرائيليين مكانهم، ضمن نظام تفتيت جغرافي ديموغرافي يعوق قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

يعتمد الاحتلال في تنفيذ هذه السياسة على أدوات قانونية وعسكرية مختلطة، تشمل الإعلان عن أراضٍ كـ"أراضي دولة"، أو مناطق تدريب عسكري، أو محميات طبيعية، أو مصادرتها بذريعة "عدم التسجيل القانوني"، إلى جانب الاستيلاء على أراضٍ خاصة لشق طرق تخدم فقط المستوطنين، وبناء جدار الفصل العنصري الذي يحرم الفلسطينيين من أراضيهم خلفه.

السياسات والممارسات الاستيطانية في الميدان

- منذ بداية عام 2025، تمّ **مصادرة نحو 15,000 دونم** من الأراضي الفلسطينية.(ARIJ, 2025)
- تمّ توسيع الاستيطان في **43موقعًا جديدًا**، خصوصًا في مناطق القدس، بيت لحم، الأغوار، سلفيت، والخليل.
- أُصدر **أكثر من 1,200 أمر عسكري** بالاستيلاء المؤقت أو الدائم على أراضٍ خاصة، سواء لتوسعة مستوطنات أو إقامة طرق التفافية.

- يجري استخدام أدوات قانونية تعود إلى العهد العثماني والبريطاني لتبرير إعلان الأراضي كـ"أراضي دولة"، بينما يُحرم الفلسطينيون من تسجيل أراضيهم.

تستهدف هذه الإجراءات خلق **واقع استيطاني لا رجعة فيه**، عبر تفكيك التجمعات الفلسطينية، وعزل القرى والمدن عن بعضها البعض، وفرض نظام تحكم بالموارد الجغرافية والاقتصادية.

الإطار القانوني: خروقات ممنهجة للقانون الدولي

تنتهك سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات نصوصًا قانونية أساسية في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، من أبرزها:

- **اتفاقية جنيف الرابعة:(1949)**
  - المادة 49 (الفقرة 6): "لا يجوز لدولة الاحتلال أن تنقل جزءًا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".
  - المادة 53: تحظر تدمير أو مصادرة الممتلكات الخاصة إلا لضرورة عسكرية حتمية.
  - المادة 147: تصنّف التهجير والاستيلاء القسري على الممتلكات كـ **انتهاكات جسيمة** ترقى إلى **جرائم حرب**.
- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:(1998)**
  - المادة 8 :(viii)(b)(2)تعتبر نقل المدنيين من دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة جريمة حرب، مما يجعل **الاستيطان بحد ذاته فعلًا إجراميًا بموجب القانون الدولي**.
- **رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري:(2004)**
  - أكد على **عدم قانونية الجدار والمستوطنات** وما يرتبط بهما من مصادرة وتغيير ديموغرافي.
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:(ICESCR)**
  - المادة 1(2): تضمن حق الشعوب في السيادة على أراضيها ومواردها الطبيعية.
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948)**
  - المادة 17: تحظر الحرمان التعسفي من الملكية، وهو ما يحدث بشكل واسع النطاق في الأراضي المحتلة.

ما يجري من مصادرة للأراضي الفلسطينية لا يُعد إجراءً أمنيًا أو مؤقتًا، بل هو **مشروع استيطاني عنصري طويل الأمد**، يهدف إلى **فرض وقائع لا يمكن التراجع عنها**، عبر بناء مستوطنات على أراضٍ محتلة، وربطها ببعضها البعض على حساب الوجود الفلسطيني.

تُشكّل هذه السياسة خرقًا واضحًا لأحكام القانون الدولي، وتُعدّ **جريمة استعمار إحلالي**، تُمارَس تحت غطاء قانوني داخلي لا يعترف به المجتمع الدولي. كما تمثل **انتهاكًا مستمرًا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره**، وتقويضًا مباشرًا لأي حلّ سياسي قائم على أساس دولتين.

مصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات ليست مجرد انتهاك قانوني، بل هي **ركيزة لسياسة استعمارية ممنهجة** تستهدف الأرض والإنسان معًا. إنها جريمة حرب مستمرة، يجب وقفها فورًا ومحاسبة مرتكبيها، تماشيًا مع التزامات المجتمع الدولي بحماية المدنيين تحت الاحتلال، وضمان تطبيق القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن مصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال هو انتهاك واضح للقانون الدولي، وجريمة استعمارية تتطلب تحقيقًا دوليًا ومحاسبة قانونية شاملة، كما تُعد سببًا رئيسيًا في كل الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

احتجاز جثامين الشهداء – عقوبة جماعية وجريمة ضد الكرامة الإنسانية

يعد احتجاز جثامين الشهداء انتهاكًا صارخًا لمبادئ الكرامة الإنسانية، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي والتعذيب النفسي المستمر للعائلات، ويصنف كمعاملة قاسية ولا إنسانية بموجب القانون الدولي. كما أن احتجاز الجثث دون سبب عسكري مشروع، أو استخدامها كورقة ضغط، يُعد جريمة حرب بموجب اتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة لاحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين الذين استُشهدوا في عمليات أو خلال القصف أو نتيجة الإعدامات الميدانية، وترفض تسليمهم لعائلاتهم لفترات قد تمتد لأشهر أو سنوات، دون أي مسوغ قانوني، ما يُعتبر شكلاً من أشكال العقاب الجماعي والمعاملة اللاإنسانية.

الواقع الميداني حتى يونيو 2025:

- أكثر من 475 جثمانًا محتجزًا، بينهم 130 طفلًا و15 امرأة.
- جثامين محتجزة في "مقابر الأرقام" منذ سنوات طويلة دون احترام الكرامة أو تحديد الهوية.
- جثامين محتجزة في الثلاجات لفترات تتجاوز السنة.
- منع تسليم الجثامين لعائلات الشهداء لأداء مراسم الدفن، ما يسبب معاناة نفسية وحرمانًا من حق دفن الأحبة.

النصوص القانونية المنتهكة:

- **اتفاقية جنيف الأولى:(1949)**
  - المادة 17: تلزم باحترام الموتى وضمان دفنهم بشكل لائق وفقًا للعقيدة الدينية.
- **اتفاقية جنيف الرابعة:(1949)**
  - المواد 130 و131: تحظر المعاملة القاسية والمهينة، وتلزم باحترام الموتى وعدم استخدامهم وسيلة ضغط أو عقاب.
- **البروتوكول الإضافي الأول:(1977)**
  - المادة 34: تنص على احترام رفاة الموتى وتمكين عائلاتهم من التعرف عليهم ودفنهم بطريقة مشرفة.
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948)**
  - المادة 1: تؤكد على الكرامة المتأصلة في جميع البشر أحياءً وأمواتًا.
  - المادة 5: تحظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية.
- القانون الدولي العرفي:
  - يحظر استخدام الجثامين كوسيلة للتفاوض أو المساومة أو الإذلال.

التحريض العلني على الكراهية والعنف ضد الشعب الفلسطيني

يشكل التحريض الإسرائيلي على العنف والكراهية تجاه الفلسطينيين جزءًا لا يتجزأ من منظومة الاحتلال، وهو ليس مجرد خطاب إعلامي أو سياسي، بل أداة فعّالة لتشكيل الرأي العام وتبرير الجرائم والانتهاكات المرتكبة. تصاعد هذا الخطاب بشكل كبير منذ بدء العدوان في الفترة 2023–2025، ووصل إلى مستوى يُهدد بارتكاب أعمال إبادة جماعية وفقًا للمعايير القانونية الدولية.

- **خطاب كراهية صادر عن مسؤولين إسرائيليين**
- بتسلئيل سموتريتش وزير المالية – يناير 2025: صرح في فعالية يمينية بأنه "لا يوجد شعب فلسطيني"، معتبرًا أن "الفلسطينيين مجرد عرب عابرين."

  التصريح يعيد إنتاج خطاب الإنكار للهوية الوطنية الفلسطينية، ما يشكل تحريضًا على محو الوجود السياسي والثقافي للفلسطينيين.

- إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي – مارس 2025: قال في مقابلة تلفزيونية: "الولاء للدولة شرط للبقاء، ومن يرفض يجب ترحيله إلى غزة."
- يُعد هذا خطاب كراهية وتحريضًا على الطرد القسري ويُصنّف ضمن التمييز العنصري.
- عضو كنيست عن حزب "الصهيونية الدينية" (مايو 2025): وصف العرب بأنهم "قنابل موقوتة، ويجب تقليص أعدادهم داخل المدن المختلطة."

هذا الخطاب يشكل تحريضًا مباشرًا ضد المواطنين الفلسطينيين داخل أراضي 1948.

- **ثانيًا :خطاب كراهية في وسائل الإعلام العبرية ومواقع التواصل:** تستخدم وسائل الإعلام الرسمية والخاصة ألفاظًا مهينة مثل: "الحيوانات البشرية"، "السرطان"، "أعداء النور"، و"إرهابيين بالفطرة"، وتصور الفلسطينيين جميعًا كأهداف مشروعة، بما في ذلك النساء والأطفال، مع استخدام مصطلحات تحقيرية مثل "قطع الأعشاب"، "الاجتثاث"، و"الإبادة الوقائية."
- مقالات رأي وتحريض (يناير – يوليو 2025):
- مقالة نُشرت في صحيفة "مكور ريشون" بعنوان" *:التعايش انتهى، إما نحن أو هم."*
- تحتوي المقالة على مصطلحات مثل: "الغزو الديموغرافي العربي"، و"الخطر الإسلامي الزاحف."
- منشورات متطرفة على منصة) X تويتر سابقًا:(وسم #الموت_للعرب تصدر الترند في إسرائيل عدة مرات بعد عمليات بالضفة أو إطلاق صواريخ من غزة.
- نشر صور أطفال فلسطينيين مع تعليقات مثل: "جيل يجب ألا يُسمح له بالنمو."

ثالثًا :التحريض الديني والعقائدي – تحريض من حاخامات: صدرت تصريحات من حاخامات بارزين تشرّع قتل المدنيين الفلسطينيين أو نفيهم، مع استغلال نصوص **دينية لتبرير الإبادة أو الاحتلال**

- الحاخام إسحاق شابيرا مؤلف كتاب "توراة الملك" – أعاد نشر تعليقات في أبريل 2025: كرر فتواه القديمة بأن "قتل غير اليهود مسموح به في أوقات الحرب"، مضيفًا: "في غزة لا يوجد أبرياء."
- الحاخام ليفي دغان)خطبة أبريل 2025: قال إن "المسلمين هم نسل عماليق"، في إشارة إلى دعوة توراتية بإبادة عرق بأكمله.

- **رابعً: التحريض المؤسساتي:**

تتجلى في سياسات التعليم والمناهج في المدارس الإسرائيلية التي تجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم، وصدور قوانين تصف الفلسطينيين بـ"غير المؤهلين للمواطنة" أو "التهديد الديموغرافي."

التحريض في المدارس والمناهج

- كتب مدرسية إسرائيلية (النسخ المحدثة في 2025): لا تحتوي على أي ذكر لفلسطين كدولة أو هوية.
- تُعرّف الفلسطينيين بأنهم "متسللين"، ويتم وصفهم في بعض الدروس بـ"الخطر الأمني."

خامسً: نتائج وآثار هذا الخطاب

- تصاعد الهجمات من المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، والتي غالبًا ما تكون مدفوعة بخطاب الكراهية الديني والسياسي.
- ازدياد التحريض على شبكات التواصل ضد الفلسطينيين والمواطنين العرب في الداخل المحتل.
- تقارير من "بيتسيلم" و"هيومن رايتس ووتش" و"العفو الدولية" توثق أثر هذا الخطاب في شرعنة القتل، والتهجير، ومصادرة الممتلكات.

النصوص القانونية المنتهكة:

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية:(UNCG, 1948)

المادة 3 (ج): تُجرم "التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية."

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:(ICCPR)

المادة 20(2): "يُحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تُشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف."

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

المادة 25 :(3)(e)تجعل التحريض على ارتكاب جريمة (كالإبادة أو القتل الجماعي) مساهمة جنائية موجبة للمساءلة.

- مبادئ نورمبرغ:(1945)

تعتبر "التحريض على الجرائم ضد الإنسانية" جريمة بحد ذاتها، بغض النظر عن تنفيذها.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري:(ICERD)

- تلزم الدول بتجريم "نشر الأفكار المبنية على التفوق العنصري أو الكراهية."
- التصريحات العنصرية، عندما تصدر عن شخصيات رسمية، لا تُعد فقط خطاب كراهية، بل تمثل نية جنائية علنية، خصوصًا حين تترافق مع:
- تنفيذ فعلي لسياسات عنف (كما في غزة والضفة)
- حماية قانونية للمتورطين
- رفض واضح للمحاسبة أو الاعتذار

يشكل هذا الخطاب المنهجي المحرّض على العنف، خصوصًا عندما يصدر عن قيادات دولة، خطرًا حقيقيًا على الفلسطينيين، ويُعد مؤشرًا أساسيًا على وجود نية إجرامية لارتكاب جرائم جماعية. يلعب هذا التحريض دورًا محوريًا في تعبئة الجيش والمجتمع لارتكاب أفعال محرمة دوليًا، ويُعتبر تهيئة نفسية وتمهيدًا سياسيًا واجتماعيًا للإبادة أو التطهير العرقي.

التحريض العلني والممنهج على قتل الفلسطينيين وتجريدهم من إنسانيتهم لا يقتصر على كونه خطابًا كراهيًا فقط، بل يُعد جريمة تحريض على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ويستوجب محاسبة المسؤولين السياسيين والإعلاميين المشاركين فيه أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتشكل هذه التصريحات أداة مركزية ضمن سياق الإبادة الجماعية البطيئة والتمييز العنصري الممنهج(Apartheid) ، كما تُعد قابلة للتوثيق وتقديمها كجزء من ملفات المحكمة الجنائية الدولية، لإثبات: **النية الجنائية – التكرار المنهجي – التواطؤ المؤسسي**

استهداف الصحفيين وحرية الصحافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مع تركيز خاص على قطاع غزة

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 وحتى نهاية يونيو 2025، شهدت الأراضي الفلسطينية واحدة من أكبر المجازر المرتكبة بحق الصحفيين في تاريخ النزاعات المسلحة الحديثة. وقد وثّقت المؤسسات الحقوقية والنقابية استهدافًا منهجيًا للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، بما يعكس نية واضحة لإسكات الحقيقة ومنع توثيق الجرائم المرتكبة بحق المدنيين.

الإحصائيات الرسمية (حتى 30 يونيو 2025):

الشهداء من الصحفيين:

201صحفيًا وإعلاميًا استشهدوا في غزة منذ بداية العدوان

من بينهم:

57صحفية

31صحفيًا يعملون بشكل مستقل أو بالتعاون مع وسائل إعلام دولية

19صحفيًا استُشهدوا أثناء تغطيات ميدانية مباشرة أو خلال البث الحي

الإصابات:

379صحفيًا أُصيبوا بجراح، بينهم أكثر من 110حالة إصابة دائمة (بتر، فقدان بصر، شلل جزئي)

تدمير المؤسسات الإعلامية:

58مقرًا إعلاميًا تعرّض للتدمير الكلي أو الجزئي، من ضمنها:

قناة الجزيرة

وكالة صفا

مكتب وكالة الأنباء الفرنسية(AFP)

إذاعات محلية (الرأي، ألوان، القدس)

مطابع ومراكز إنتاج مرئي ومسموع

الاعتقالات والإخفاء القسري:

31صحفيًا اعتقلوا في الضفة الغربية والقدس

10صحفيين ما زالوا رهن الإخفاء القسري دون توجيه تهم رسمية

توثيق 3حالات لاستهداف مباشر لعائلات صحفيين بالقصف الجوي

الاستهداف العائلي:

استُشهد أفراد من عائلات 34صحفيًا في غزة، ضمن سياسة العقاب الجماعي الردعي غير المباشر

النصوص القانونية المنتهكة:

المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف:(1977) تنص على وجوب حماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاع بنفس الحماية الممنوحة للمدنيين.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:(ICCPR)

المادة 19 :تضمن الحق في حرية التعبير وتلقي ونقل المعلومات.

المادة 9 :تحظر الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة 19" :لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير".

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

المادة 7 و8 :تصنف الهجمات المتعمدة على المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يُظهر استهداف الصحفيين في غزة والضفة الغربية نمطًا ممنهجًا يتجاوز العشوائية أو الضرورة العسكرية، ليعكس نية واضحة في إسكات الشهود ومنع توثيق الانتهاكات بحق المدنيين. كما أن الهجمات المتكررة على المؤسسات الإعلامية، واستهداف العائلات، والاعتقال دون تهمة، كلها مؤشرات على جريمة مركّبة تستهدف حرية الصحافة، وتندرج تحت جرائم الحرب والعقوبات الجماعية.

ما تتعرض له حرية الصحافة في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، هو استهداف ممنهج للحق في المعرفة، ويمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا، وتقديم الجناة إلى المساءلة **الجنائية الدولية، لحماية الصحفيين وردع تكرار مثل هذه الجرائم في النزاعات المستقبلية.**

هذه الإحصائيات تؤكد أن الاحتلال يتعامل مع الصحافة كهدف عسكري مشروع، في خرق مباشر لكل الأعراف والاتفاقيات الدولية التي تُوجب حماية الصحفيين باعتبارهم مدنيين يؤدون دورًا إنسانيًا .كما أن كثافة الاستهداف ووضوح هوية الصح

الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

وفقًا لإحصائيات هيئة شؤون الأسرى والمحررين حتى نهاية يونيو 2025، بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين 9,100، من بينهم 220 طفلًا و78 أسيرة، و3,200 معتقل إداري دون تهمة أو محاكمة، مع تفاقم في عدد الحالات المرضية نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسات ممنهجة بحق الأسرى الفلسطينيين، تقوم على الاعتقال التعسفي، والتعذيب الجسدي والنفسي، والإهمال الطبي المتعمد، واحتجاز القاصرين والنساء في ظروف غير إنسانية. وتخالف هذه الممارسات بشكل واضح أحكام القانون الدولي الإنساني، ومواثيق حقوق الإنسان، وتُصنَّف في العديد من جوانبها كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

البيانات والإحصاءات (حتى يونيو 2025):

- إجمالي عدد الأسرى :أكثر من 9,100 أسير فلسطيني
  - 3,200معتقل إداري بلا تهمة أو محاكمة
  - 220طفلًا قاصرًا

- 78أسيرة (بينهن 17 أمًا)
- 700أسير يعانون من أمراض مزمنة، من بينهم 25 مصابًا بالسرطان
- 65أسيرًا مضى على اعتقالهم أكثر من 20 عامًا

- عدد شهداء الحركة الأسيرة 247 :منذ عام 1967، من ضمنهم 11 أسيرًا استشهدوا بعد أكتوبر 2023 بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي أو القتل المباشر

أنماط الانتهاكات الممنهجة وتحليلها القانوني:

الاعتقال الإداري

الاحتلال يحتجز آلاف الفلسطينيين وفق أوامر "إدارية" تُجدد بلا تهم أو محاكمة، بناءً على "ملف سري" لا يُعرض حتى على محامي المعتقل، وهو ما يشكّل خرقًا للمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تضمن الحماية من الاعتقال التعسفي.

التعذيب والمعاملة القاسية

يُمارس المحققون الإسرائيليون أنماطًا متعددة من التعذيب، كالضرب، الحرمان من النوم، العزل الانفرادي، ووضع المعتقلين في أوضاع جسدية مرهقة، وهو ما يُعد انتهاكًا صريحًا للمادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف، والمادة (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر بشكل مطلق جميع أشكال التعذيب في كل الظروف، دون استثناء.

الإهمال الطبي المتعمد

يعاني مئات الأسرى من حرمان من العلاج، أو تأخير إجراء العمليات الجراحية أو الفحوص اللازمة، ما أدى إلى وفاة بعضهم داخل المعتقلات، في خرق للمادتين (27) و(32) من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تفرضان حماية الأسرى من الأذى الجسدي والنفسي.

ظروف احتجاز غير إنسانية

الزنازين تعاني من الاكتظاظ، وانعدام التهوية، ورداءة الطعام، وغياب شروط الصحة والسلامة، وهي أوضاع تُخالف المادة (10) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على وجوب معاملة المحتجزين بكرامة، والمادة (3) المشتركة في اتفاقيات جنيف، التي تحظر المعاملة الحاطة بالكرامة.

استهداف النساء والأطفال

يتم احتجاز النساء دون ضمانات، كما يُحتجز الأطفال لفترات طويلة ويُعاملون كبالغين، في انتهاك للمادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل، التي تمنع احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، وتمنع تعريضهم للتعذيب أو سوء المعاملة، وكذلك المادة (12) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تكفل حماية النساء في جميع الظروف.

المنظومة القانونية الدولية المنتهكة ضمن هذه الممارسات:

- اتفاقية جنيف الرابعة :(1949) المواد (3 المشتركة)، (27)، (32)، (76(، (147)
- اتفاقية مناهضة التعذيب :(1984) المواد (1)، (2(، (16)
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية :(1966) المواد (7)، (9)، (10(، (14)
- اتفاقية حقوق الطفل :(1989) المواد (37(، (40)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :(1979) المواد (12(، (15)
- نظام روما الأساسي:(1998)
  - المادة 7(1)(هـ): السجن أو الحرمان الشديد من الحرية = جريمة ضد الإنسانية
  - المادة 8(ii)(a)(2)، :(iii)التعذيب، الإهمال الطبي، والاعتقال غير المشروع = جرائم حرب

الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال تمثّل نظامًا منظمًا للاضطهاد والتعذيب، يخرق المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، ويُصنّف ضمن الجرائم الدولية الخطيرة، وخاصة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتُعد هذه الانتهاكات المتواصلة سببًا كافيًا لفتح تحقيق دولي مستقل، ومساءلة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدولية، طبقًا للمادة الثامنة من نظام روما الأساسي.

جبر الضرر كحق أصيل للضحايا الفلسطينيين بموجب القانون الدولي

يشكل مبدأ **جبر الضرر** أحد الركائز الأساسية للعدالة في القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويُعد وسيلة للاعتراف بضحايا الانتهاكات، واستعادة كرامتهم، وضمان عدم إفلات الجناة من المساءلة. في السياق الفلسطيني، حيث تراكمت الانتهاكات الجسيمة والممنهجة بحق السكان المدنيين، يصبح جبر الضرر مطلبًا قانونيًا وأخلاقيًا وحقوقيًا لا يقبل المساومة.

الإطار القانوني الدولي لجبر الضرر:

- **مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن جبر الضرر:(2005)**
  - تنص على أن "لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الحق في جبر فعّال"، ويتضمن الجبر:
    - **ردّ الحقوق** :(Restitution)مثل استعادة الأرض، الممتلكات، الأوراق الرسمية، الحقوق القانونية.
    - **التعويض** :(Compensation)عن الضرر الجسدي والنفسي والخسائر المادية.
    - **إعادة التأهيل** :(Rehabilitation)دعم طبي ونفسي واجتماعي.
    - **الإشباع الرمزي** :(Satisfaction)مثل الاعتراف الرسمي، والاعتذار، وتخليد ذكرى الضحايا.
    - **ضمانات عدم التكرار** :(Non-Recurrence)تشمل إصلاح المنظومات القانونية والأمنية المسؤولة عن الانتهاكات.
- **اتفاقيات جنيف:(1949)**

المادة 148 من الاتفاقية الرابعة تُلزم دولة الاحتلال بجبر الأضرار الناتجة عن الانتهاكات الجسيمة، خصوصًا فيما يتعلق بالمدنيين.

- **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:(1998)**

المادة 75 تمنح المحكمة صلاحية إصدار أوامر بـ ردّ الحقوق والتعويض الفردي والجماعي وإعادة التأهيل.

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:(1948)**

المادة 8 تؤكد "حق كل شخص في الانتصاف الفعّال أمام المحاكم المختصة عن انتهاك حقوقه الأساسية."

أشكال الضرر الواجب جبره في الحالة الفلسطينية:

أمثلة واقعية في فلسطين	نوع الضرر
استشهاد الأبناء، الإعاقات الدائمة، التعذيب الجسدي والنفسي في السجون.	الضرر الجسدي والمعنوي
هدم البيوت، تدمير المزارع والمصانع، مصادرة الأراضي، قصف البنية التحتية.	الضرر المادي
التفكك الأسري، اضطرابات ما بعد الصدمة، فقدان الأمان والهوية، تهجير قسري.	الضرر النفسي والاجتماعي
تدمير المساجد والجامعات والمكتبات، حظر رفع العلم الفلسطيني، طمس الهوية الثقافية.	الضرر الثقافي والرمزي
تقويض حق تقرير المصير، تجزئة الجغرافيا، الحصار طويل الأمد.	الضرر السياسي

الاعتداءات الاستيطانية كجزء من الضرر المدعوم رسميًا:

تُشكّل اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين جزءًا من منظومة العنف المؤسسي، وليست مجرد تصرفات فردية. حيث يجري تنفيذ هذه الاعتداءات تحت حماية جيش الاحتلال أو بمشاركته أحيانًا، وتشمل:

- اقتحام القرى والمزارع الفلسطينية.
- حرق الأشجار والمركبات.
- طرد المزارعين من أراضيهم.
- الاعتداء الجسدي على المدنيين.
- نصب بؤر استيطانية "زراعية" لتوسيع السيطرة على الأرض.

إحصائيات موثقة:(2025–2023)

- أكثر من **1,900اعتداء مباشر** من مستوطنين على فلسطينيين خلال سنة واحدة.(2024)
- أكثر من **150بؤرة زراعية استيطانية** أُقيمت في الضفة الغربية.
- **مقتل أكثر من 50 فلسطينيًا** على يد مستوطنين أو بالتواطؤ مع الجيش، غالبيتهم من المزارعين.

هذه الأفعال تمثل انتهاكًا مزدوجًا:

1. عنف فردي مدعوم ومُنظم.
2. فشل سلطة الاحتلال في منع الجريمة أو محاسبة مرتكبيها، بما يخالف واجباتها وفق **اتفاقية جنيف الرابعة.**

أدوات العنف الممنهج ضد الفلسطينيين – المستوطنون وأموال المقاصة نموذجًا

تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي منظومة متكاملة من العنف الممنهج ضد الشعب الفلسطيني، تتجاوز الانتهاكات العسكرية المباشرة، لتشمل أدوات غير تقليدية ولكنها ذات أثر مدمر طويل الأمد، أبرزها:

1. الاعتداءات المنظمة من قبل المستوطنين الإسرائيليين
2. استخدام أموال المقاصة كورقة ضغط اقتصادية جماعية

أولًا: اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين كأداة للعنف المنهجي

تُظهر الاعتداءات المتكررة التي ينفذها المستوطنون، بدعم وتواطؤ من جيش الاحتلال، نمطًا من العنف شبه الرسمي ضد المدنيين الفلسطينيين، يهدف إلى تهجير السكان، تدمير ممتلكاتهم، وزعزعة حياتهم اليومية، بما يخدم أهداف التوسع الاستيطاني وفرض وقائع ديموغرافية جديدة.

أنماط الاعتداءات الشائعة:

- الاعتداء الجسدي المباشر :ضرب، طعن، إطلاق نار، خصوصًا ضد المزارعين والرعاة.
- تخريب الممتلكات :حرق مركبات، اقتلاع أشجار زيتون، تحطيم النوافذ، سرقة المواشي.
- اقتحام القرى والتهديد :اعتداءات ليلية على القرى، ترويع السكان، كتابة شعارات عنصرية.
- الاستيلاء على الأراضي :عبر بؤر استيطانية "زراعية" تتحول تدريجيًا إلى مستوطنات دائمة.
- استهداف التعليم :الاعتداء على المدارس ومضايقة الطلاب في المناطق المصنفة "ج."

إحصائيات موثقة (2023 – يونيو 2025):

- عدد الاعتداءات :أكثر من 1,850اعتداء موثق OCHA)، بتسيلم، 2025.(
- عدد القرى المتضررة :أكثر من 120قرية فلسطينية.
- عدد الشهداء 78 :فلسطينيًا استشهدوا جراء اعتداءات مباشرة من المستوطنين.
- المناطق الأكثر استهدافًا :نابلس، الخليل، رام الله، القدس الشرقية.

الإطار القانوني المنتهك:

- اتفاقية جنيف الرابعة:
  - المادة 27: حماية المدنيين من العنف والترويع.
  - المادة 49 (6): تُجرّم نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة.
  - المادة 147: تصنّف العنف الجسيم والقتل كـ "انتهاكات جسيمة."
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:
  - المادة 7: الاعتداء المنهجي على المدنيين = جريمة ضد الإنسانية.
  - المادة 8 :(viii)(b)(2)الاستيطان جريمة حرب.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

المواد 9 و17: الحماية من الاعتداءات، وضمان الحق في الأمن والخصوصية.

المستوطنون يُشكلون أداة تنفيذية غير رسمية ضمن بنية الاحتلال، ويُستخدم عنفهم كجزء من استراتيجية طرد المدنيين الفلسطينيين من أرضهم، بغطاء قانوني وعسكري، وهو ما يجعل مسؤولية الاحتلال مضاعفة — باعتباره الطرف الذي يملك سلطة الأمر والنهي والمنع والمحاسبة، لكنه لا يستخدمها، بل يحرض ضمنيًا على العنف.

ثانيًا: أموال المقاصة كأداة للعقاب الجماعي المالي

يمثل حجز أموال المقاصة أداة عقاب جماعي اقتصادي تؤثر على الشعب بأكمله، بما يخالف التزامات إسرائيل كقوة احتلال. وهو ابتزاز سياسي ممنهج، يتنافى مع مبادئ القانون التعاقدي الدولي، ويصنف ك انتهاك منهجي للحق في التنمية والكرامة الإنسانية.

منذ توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية(1994) ، تلتزم إسرائيل بتحصيل وتحويل الضرائب الجمركية والمالية على الواردات الفلسطينية، لكنها عمدت منذ 2023 إلى استغلال هذه الآلية لفرض عقوبات جماعية على الشعب الفلسطيني لأسباب سياسية.

ما هي أموال المقاصة؟

- تمثل أكثر من 60 %من إيرادات الموازنة الفلسطينية الشهرية.
- تشمل: الجمارك، ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل على العمال.
- يجب تحويلها شهريًا دون تأخير وفقًا لاتفاق باريس.
-

الممارسات الإسرائيلية:(2023–2025)

الذريعة المعلنة	المبلغ المحجوز	السنة
دعم أسر الشهداء والأسرى	أكثر من 1 مليار شيكل	2023
عقوبات ردعية مزعومة	اقتطاع شهري (70–100 مليون)	2024
أسباب سياسية مباشرة	أكثر من 550 مليون شيكل	حتى يونيو 2025

الآثار الناتجة:

- أزمة سيولة حادة لدى السلطة الفلسطينية.
- تأخير رواتب الموظفين.
- توقف مشاريع تنموية وخدمية.
- تعثر في تشغيل المستشفيات والمدارس.

النصوص القانونية المنتهكة:

- اتفاقية باريس الاقتصادية :(1994) تحظر الاقتطاع أو الحجز التعسفي.
- اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 33) :تحظر العقوبات الجماعية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:(ICESCR) المواد 11 و12: الحق في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن.
- مبادئ الأمم المتحدة بشأن العقوبات الاقتصادية :تحظر استخدام الضغط المالي لإيذاء المدنيين عمدًا.

ترتيب انتهاكات العقاب الجماعي: أبرز انتهاكات العقاب الجماعي التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني خلال الفترة الممتدة حتى منتصف 2025، وذلك بحسب الخطورة والتأثير المباشر على السكان، وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني، خاصة المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر "العقوبات الجماعية بأي شكل من الأشكال":

ترتيب انتهاكات العقاب الجماعي الإسرائيلي(2025–2023)

التأثير القانوني والإنساني	وصف الانتهاك	نوع الانتهاك
استخدام الجوع كسلاح – جريمة حرب بموجب البروتوكول الإضافي الأول	منع الغذاء والدواء والكهرباء والماء عن قطاع غزة	الحصار الشامل والتجويع
استهداف جماعي غير مبرر عسكريًا – جريمة حرب	قصف الأحياء السكنية والمدارس والمستشفيات	القصف العشوائي للمناطق المدنية

التأثير القانوني والإنساني	وصف الانتهاك	نوع الانتهاك
انتهاك جسيم للمادة 53 من اتفاقية جنيف	تدمير آلاف المساكن فوق رؤوس قاطنيها أو بعد تهجيرهم	هدم المنازل بالجملة
خنق اقتصادي جماعي – إخلال باتفاقية باريس	حجب العائدات المالية عن الفلسطينيين	حجز أموال المقاصة
انتهاك الحق في الحياة والصحة – المادة 12 من العهد الدولي	منع السفر للعلاج وفرض القيود على المرضى	الحرمان من العلاج والتنقل
إخضاع السكان المدنيين للظروف المعيشية المهينة	تفجير خطوط الإمداد وتقييد الصيانة	قطع الكهرباء والماء عمداً
جريمة ضد الإنسانية – المادة 7 من نظام روما	تهجير سكان أحياء كاملة أو قرى (مثل بدو الأغوار)	التهجير القسري الجماعي
عقوبة جماعية تعسفية تضر بالملايين	التحكم في شريان الحياة الوحيد لغزة	إغلاق المعابر ومنع دخول الوقود
جريمة ممنهجة ضد الأجيال القادمة	تدمير البيئة التعليمية وتعطيل الدراسة	منع التعليم عبر قصف المدارس والجامعات
انتهاك للاتفاقيات الدولية بشأن معاملة الأسرى	ظروف احتجاز مهينة تشمل العزل والتجويع	حرمان الأسرى من الزيارات والعلاج والتدفئة

الأساس القانوني المشترك:

اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 33):

"لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن فعل لم يقترفه شخصيًا... وتُحظر جميع العقوبات الجماعية".

نظام روما الأساسي (المواد 7 و8):

يُجرّم كل فعل يؤدي إلى معاناة جماعية دون مبرر عسكري مباشر.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

يُحظر أي إجراء يهدد المعيشة أو الوصول للخدمات الأساسية.

كدليل على النية السياسية لتدمير بنية الحياة الفلسطينية، ويمكن ربطه بفصل الإبادة الجماعية البطيئة.

هدم المنازل

إخافة السكان لدفعهم للرحيل

كل ذلك يؤكد وجود سياسة تطهير زاحف، تُمارسها سلطات الاحتلال عبر أدوات متعددة، بينها المستوطنون.

اعتداءات المستوطنين في الضفة والقدس تُعد جريمة مزدوجة:

جريمة فردية تستهدف المدنيين المحميين.

جريمة دولة نتيجة التواطؤ الرسمي وعدم المحاسبة.

حرق القرى والممتلكات الفلسطينية – أداة للإرهاب الجماعي والتهجير القسري

شهدت الضفة الغربية المحتلة تصاعدًا غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين التي تستهدف **القرى والممتلكات الفلسطينية بالحرق والتخريب**، وغالبًا ما تتم هذه الجرائم تحت حماية مباشرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي، أو بتغاضٍ مقصود من سلطاته. هذه الهجمات، التي تشمل حرق المنازل، المحاصيل، المركبات، والمساجد، تُستخدم كوسيلة لـ **إرهاب السكان الأصليين** وخلق بيئة طاردة بهدف فرض واقع استيطاني توسعي وطرد الفلسطينيين قسرًا من أراضيهم.

أنماط الاعتداءات بالحرق الموثقة:

1. اقتحام القرى ليلًا وإضرام النيران في المنازل.
2. حرق مركبات خاصة وعامة، بما فيها سيارات إسعاف.
3. تخريب المحاصيل الزراعية وإحراق مزارع الزيتون والقمح.
4. إحراق مراكز مجتمعية ومدارس ومساجد.
5. استهداف مباشر لمدنيين نيام داخل منازلهم.

"الإبادة الجماعية البطيئة(Slow Genocide) " في الضفة الغربية

وهو مصطلح صاغه علماء القانون والسياسة ليوصف الإبادة التي لا تتم عبر المجازر الجماعية المباشرة فقط، بل عبر سياسات مستمرة تؤدي تدريجيًا إلى تدمير جماعة معينة كليًا أو جزئيًا، سواء بالتهجير، الحصار، الحصار الصحي، تدمير التعليم، أو طمس الهوية.

الممارسات التي تعزز الإبادة الجماعية في الأراضي الفلسطينية:

الهدف النهائي	الأداة/السياسة	نوع الانتهاك
الإبادة الجسدية المباشرة	العمليات العسكرية واسعة النطاق	القتل الجماعي
تفريغ الأرض من سكانها	حرق القرى، عنف المستوطنين، الهدم، منع البناء	التهجير القسري
بث الرعب ودفع السكان للرحيل	كما حدث في حوارة وعقربا وغيرها	حرق القرى
تجهيل ممنهج وتفكيك الأمل	قصف الجامعات، منع السفر	تدمير البنية التعليمية
إنهاك السكان وإنهاك الصحة العامة	إغلاق المعابر، منع دخول الإمدادات	الحصار الغذائي والطبي
منع الإنقاذ وتفكيك بنية الحياة	قصف الطواقم، قنص المسعفين	استهداف الكوادر الطبية والإغاثية
طمس الانتماء الوطني واللغوي	حظر الرموز، منع التعليم الفلسطيني	الاعتداء على الهوية الثقافية
تقويض نسيج الأسرة الفلسطينية	منهجية الاحتلال في الاعتقال الإداري	اعتقال الأطفال والنساء
ترهيب المدنيين وتفريغ الريف الفلسطيني	عنف المستوطنين المنظم والمدعوم	العنف الاستيطاني
كسر المعنويات، الإذلال الرمزي	منع دفن الشهداء	احتجاز الجثامين

النصوص القانونية ذات الصلة:

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية:(UNGC, 1948)

المادة 2: تعني بالإبادة الجماعية أية أفعال تُرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو عرقية...، بما في ذلك القتل، إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي، فرض ظروف معيشية قهرية، نقل الأطفال، وغيرها".

نظام روما الأساسي:(1998)

المادة 6: تُعرف الإبادة الجماعية وتشمل التدمير الجسدي والمعنوي لجماعة مستهدفة.

تُظهر الأدلة الميدانية، والشهادات، والإحصاءات، أن هناك إرادة واضحة ومستمرة من الاحتلال الإسرائيلي لتفكيك الوجود الفلسطيني، بما يتجاوز مفاهيم "العنف أو الاحتلال التقليدي"، ليصل إلى سياسة تفكيك مجتمعي جماعي ومنهجي.

وبذلك، فإن ما يجري في الاراضي الفلسطينية يمكن وصفه، قانونيًا وإنسانيًا، بـ**الإبادة الجماعية البطيئة، أو سياسة الفصل العنصري المقنّع.(Apartheid + Genocide)**

المحكمة الجنائية الدولية(ICC)

المحكمة الجنائية الدولية، ومقرها لاهاي (هولندا)، هي أول محكمة دائمة مستقلة أنشئت بموجب نظام روما الأساسي لعام 1998، وتختص بمحاكمة الأفراد (وليس الدول) المتهمين بارتكاب:

جرائم الحرب

الجرائم ضد الإنسانية

جرائم الإبادة الجماعية

جريمة العدوان

ولاية المحكمة على الوضع في فلسطين

في 5 فبراير 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة قرارًا يؤكد أن:

"**لدى المحكمة اختصاص قضائي إقليمي على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، أي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة**".

وبناء عليه، باتت فلسطين دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ انضمامها عام 2015، ويحق لها:

إحالة الجرائم التي تقع على أرضها

المطالبة بالتحقيق والمساءلة

الجرائم التي يمكن أن تقع ضمن اختصاص المحكمة في فلسطين:

النص في نظام روما الأساسي	أمثلة واقعية في السياق الفلسطيني	نوع الجريمة
المادة 8	القتل، استهداف المدنيين، التهجير، تدمير البنية التحتية	جريمة حرب
المادة 7	الاضطهاد، الترحيل، السجن التعسفي، الفصل العنصري	جرائم ضد الإنسانية
المادة 6	تدمير السكان، فرض ظروف معيشية قاتلة، التهجير القسري الممنهج	الإبادة الجماعية

المسؤولية الفردية – لا إفلات من العقاب

وفق نظام روما:

يتحمل المسؤولية كل من خطّط أو أمر أو نفّذ الجرائم، من القيادات السياسية والعسكرية العليا إلى الأفراد.

لا تسري الحصانة الرئاسية أو الوزارية أمام المحكمة.

أي أن رئيس وزراء الاحتلال، وزير الدفاع، قائد الأركان، وقادة ميدانيين يمكن ملاحقتهم قانونيًا.

التحقيق الجاري حاليًا:

في مارس 2021، أعلنت المدعية العامة السابقة فاتو بنسودا بدء تحقيق رسمي في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يشمل التحقيق:

جرائم حرب خلال عدوان 2014

سياسة الاستيطان

الاعتداءات ضد المدنيين في غزة والضفة

وقد أكد المدعي العام الحالي كريم خان استمرار هذا التحقيق، رغم الضغوط السياسية الكبيرة، خصوصًا من الولايات المتحدة وإسرائيل.

عراقيل تواجه التحقيق:

رفض إسرائيل التعاون مع المحكمة وادّعاؤها أن "المحكمة غير مختصة."

ضغوط أمريكية شملت فرض عقوبات سابقة على مسؤولين في المحكمة.

محدودية الموارد البشرية والتقنية للمحكمة.

حاجة المحكمة لأدلة ميدانية ووثائق مترابطة من الضحايا الفلسطينيين.

العقاب الجماعي في الأراضي الفلسطينية – انتهاك منهجي للقانون الدولي

كثّفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياسات العقاب الجماعي الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، وقد اتخذت هذه السياسات أشكالًا متعددة تشمل الحصار، التدمير، الحرمان، التهجير، والعقوبات الاقتصادية، بما يُعد خرقًا صريحًا للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقوبات الجماعية على المدنيين تحت الاحتلال.

أولاً: أبرز مظاهر العقاب الجماعي الممنهج

1. **الحصار والتجويع الممنهج لقطاع غزة**

منع الغذاء والماء والكهرباء والدواء.

منع دخول الوقود والإمدادات الطبية.

تجويع السكان كأداة حرب (جريمة حرب).

2. **القصف الشامل للأحياء السكنية**

تدمير منازل بأكملها.

مئات العائلات أبيدت بالكامل (قصف عوائل بأكملها).

غياب التمييز بين المدنيين والمقاتلين.

3. **هدم المنازل كأداة للعقوبة**

تدمير آلاف الوحدات السكنية في غزة والضفة.

سياسة الهدم الإداري والعسكري والتأديبي.

العقوبة الجماعية ضد عائلات منفذي العمليات.

4. **حجز أموال المقاصة**

خنق اقتصادي منهجي لرواتب الموظفين والخدمات الأساسية.

مخالفة لاتفاقية باريس الاقتصادية.

استخدام الابتزاز المالي كعقوبة جماعية.

5. منع العلاج والتنقل

حرمان الجرحى من السفر للعلاج.

إغلاق معبر رفح بشكل متكرر.

رفض تصاريح علاج للأطفال والنساء والمرضى.

6. قطع الكهرباء والماء

استهداف مباشر لشبكات الكهرباء والمياه.

منع صيانة شبكات المياه في غزة.

شح المياه النظيفة وانتشار التلوث.

7. التهجير القسري الجماعي

تهجير سكان مناطق بأكملها في غزة.

تفريغ قرى بدوية في الضفة الغربية.

حرق القرى، مثل حوارة وعين سامية.

8. منع التعليم

قصف المدارس والجامعات في غزة.

توقف التعليم العالي لـ88,000 طالب.

حرمان جيل كامل من حقه في التعليم.

9. عقاب الأسرى وذويهم

تقليص الزيارات والدواء والطعام.

نقل الأسرى تعسفيًا وحرمانهم من التدفئة.

فرض عقوبات جماعية على أقسام الأسرى.

الاعتداء على الهوية الثقافية والدينية الفلسطينية

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات طويلة سياسة ممنهجة تهدف إلى طمس الهوية الثقافية والدينية للشعب الفلسطيني، لا سيما في القدس الشرقية والضفة الغربية، وامتدت هذه السياسة إلى قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة. فقد وثقت تقارير حقوقية ومحلية استهداف أكثر من 150مسجدًا و 35كنيسة منذ بداية عام 2023، إضافة إلى تدمير وإغلاق ما يزيد عن 20مكتبة ومركزًا ثقافيًا، وتحويل عشرات المواقع التاريخية الإسلامية والمسيحية إلى مواقع أثرية مزيفة أو منشآت إسرائيلية. كما أغلقت سلطات الاحتلال العديد من المرافق الدينية أو فرضت قيودًا صارمة على وصول الفلسطينيين إلى الأماكن المقدسة، حيث قُيد وصول ما يقارب 60%من الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى المسجد الأقصى وكنيسة القيامة خلال السنوات الأخيرة.

ترافق هذا مع حملة ممنهجة لإزالة اللافتات والكتابات العربية، واستبدالها بالعبرية في ما يزيد عن 75% من اللافتات الرسمية في القدس والضفة الغربية، إلى جانب حظر وإجهاض العديد من الفعاليات الثقافية الوطنية، حيث تم اعتقال أو ملاحقة ما لا يقل عن 200ناشط ثقافي خلال العامين الماضيين.

هذه الاعتداءات تشكل انتهاكًا جسيمًا لـ اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (1954)، واتفاقية جنيف الرابعة(1949) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(1966) ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948) ، إضافة إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998)، مما يجعلها جرائم حرب وجريمة اضطهاد ثقافي تتطلب تحركًا دوليًا عاجلاً.

مصادرة الموارد الطبيعية – نهب ممنهج لمقدرات الشعب الفلسطيني

ووفقًا لإحصائيات هيئة شؤون الأسرى والمحررين حتى نهاية يونيو 2025، بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين 9,100، من بينهم 220 طفلًا و78 أسيرة، و3,200 معتقل إداري دون تهمة أو محاكمة، مع تفاقم في عدد الحالات المرضية نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

تُعد الموارد الطبيعية في فلسطين، بما فيها المياه الجوفية والسطحية، الأراضي الزراعية، الثروات المعدنية، والموارد البحرية، عنصرًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني وضمان الحد الأدنى من مقومات السيادة والتنمية المستدامة. إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يتبع سياسة ممنهجة تقوم على نهب هذه الموارد وتقييد وصول السكان الفلسطينيين إليها، في خرق واضح للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 55 من

لائحة لاهاي لعام 1907، التي تؤكد على أن دولة الاحتلال تُعتبر "وكيلًا" على الموارد الطبيعية، ولا يجوز لها استغلالها لصالحها الخاص.

أولًا: المياه – حرمان ممنهج للسكان

وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(PCBS, 2024) ، تستولي إسرائيل على أكثر من 85% من المياه الجوفية في الضفة الغربية، بينما لا يتاح للفلسطينيين سوى أقل من 15%. ويُقدَّر متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني بنحو 70 لترًا يوميًا، أي أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به دوليًا (100 لتر)، في حين يبلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي في المستوطنات أكثر من 240لترًا يوميًا.

وتمنع سلطات الاحتلال 97%من طلبات الفلسطينيين لحفر آبار مياه جديدة، وهو ما يتعارض مع المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (1977) التي تحظر تدمير أو تعطيل المواد الأساسية لبقاء السكان المدنيين، مثل المياه.

ثانيًا: الأراضي الزراعية – مصادرة وتجريف

منذ عام 2000، صادرت قوات الاحتلال أكثر من 600,000 دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية، إضافة إلى تدمير أكثر من 15,000 شجرة زيتون خلال العامين الأخيرين بفعل عمليات تجريف أو اعتداءات المستوطنين، وفق تقارير الأمم المتحدة .(OCHA, 2025) كما أدى بناء الجدار الفاصل والمستوطنات إلى عزل نحو 35% من الأراضي الزراعية الخصبة خلف الجدار، ومنع آلاف المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.

وتُعتبر هذه الممارسات خرقًا مباشرًا لـ المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة (1949) التي تنص على حظر تدمير الممتلكات الخاصة، بما في ذلك الأراضي الزراعية، إلا في حالات الضرورة العسكرية القصوى، وهو ما لا ينطبق على الممارسات الحالية التي تتم لأغراض استعمارية واستيطانية.

ثالثًا: الثروات البحرية – خنق قطاع الصيد

يعاني الصيادون في غزة من قيود شديدة على الصيد البحري، حيث تفرض سلطات الاحتلال حدودًا لا تتجاوز 6 أميال بحرية، بينما تضمن الاتفاقيات الدولية حق الصيد حتى 20 ميلاً. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج السمكي بنسبة 60%منذ عام 2018، وتعرض أكثر من 200قارب صيد للمصادرة أو التدمير خلال السنوات الخمس الأخيرة.(PCHR, 2025)

هذه الممارسات تمثل انتهاكًا مباشرًا لـ المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(ICESCR) ، التي تضمن للشعوب حقها في التصرف الحر بثرواتها الطبيعية.

رابعًا: المحاجر والثروات المعدنية – سرقة منظّمة

تُسيطر الشركات الإسرائيلية على أكثر من 90% من تراخيص استغلال محاجر الضفة الغربية، وتُستخرج سنويًا أكثر من 500,000 طن من الحجر الطبيعي الفلسطيني يتم تصديرها إلى السوق الإسرائيلي، دون أية فائدة اقتصادية مباشرة للسكان الأصليين، وفي ظل غياب أي رقابة فلسطينية على العائدات.

وقد سبق أن أدانت المقررة الخاصة للأمم المتحدة هذه السياسة باعتبارها انتهاكًا لحقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال، مؤكدةً أن إسرائيل تُخلّ بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي واتفاقيات لاهاي وجنيف.

خامسًا: الغاز الطبيعي – حرمان من التنمية

رغم اكتشاف احتياطات غاز ضخمة قبالة سواحل غزة منذ عام 2000، لا تزال إسرائيل تمنع الفلسطينيين من تطوير أو استغلال هذا المورد، وتُقدّر الخسائر الناجمة عن هذا المنع بمليارات الدولارات في العائدات السنوية المحتملة.

في المقابل، وقعت إسرائيل اتفاقات دولية لتصدير الغاز من مناطق متنازع عليها دون موافقة الفلسطينيين، في خرق لمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (مثل القرار 1803 لسنة 1962)

يُشكّل نهب الموارد الطبيعية من قبل إسرائيل انتهاكًا متعدد الأبعاد يشمل:

- نهب اقتصادي منظّم يحرم الفلسطينيين من حقهم في التنمية المستدامة، ويُخالف العهد الدولي للحقوق الاقتصادية.
- استغلال غير مشروع لثروات الأراضي المحتلة، في خرق صريح للمادتين 55 و56 من لائحة لاهاي.
- حرمان السكان من المياه والغذاء والزراعة، بما يرقى إلى مستوى جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة 8)، الذي يُجرّم "الحرمان المتعمد من المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين."

الانتهاكات ضد المرأة والطفل

منذ بداية عام 2025 وحتى نهاية يونيو، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق النساء والأطفال الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن سياسات ممنهجة تُشكّل في جوهرها جريمة ضد الإنسانية. وقد بلغت حصيلة الشهداء في قطاع غزة 45,717

شهيدًا، من بينهم 17,818 طفلًا و12,287 امرأة، إضافة إلى 2,421 من كبار السن، ما يؤكد الطبيعة العشوائية وغير التمييزية للهجمات. أما في الضفة الغربية، فقد سقط 835 شهيدًا، من بينهم 171 طفلًا، وأصيب 660 طفلًا بجروح متفاوتة الخطورة.

ورغم تعذر الحصول على إحصائية دقيقة موحدة بعدد النساء الجريحات، فإن التقارير الميدانية تشير إلى آلاف الإصابات بين النساء في كلا المنطقتين. وتُشكّل النساء والأطفال معًا نحو 70% من إجمالي الضحايا المدنيين، في دلالة صريحة على أن هذه الفئات باتت الأكثر استهدافًا وضررًا من العدوان المستمر. كما سُجلت حالات فقدان لأكثر من 2,500 طفل، يُعتقد أن كثيرًا منهم ما زالوا تحت الأنقاض، وسط عجز فرق الإنقاذ بفعل الحصار وغياب المعدات.

وفي سياق الاعتقالات التعسفية، لا يزال الاحتلال يحتجز 220 طفلًا فلسطينيًا في ظروف تنتهك اتفاقية حقوق الطفل، فضلًا عن وجود 78 أسيرة فلسطينية، بينهن أمهات ونساء مصابات، يتعرضن للإهمال الطبي وسوء المعاملة.

إحصاءات الضحايا من النساء والأطفال) يناير – يونيو(2025

ملاحظات/مصدر	العدد أو النسبة	الفئة
وزارة الصحة الفلسطينية	45,717شهيدًا	عدد الشهداء الكلي في غزة
وزارة الصحة الفلسطينية	835شهيدًا	عدد الشهداء الكلي في الضفة
ضمن الشهداء الكلي في غزة	17,818طفلًا	أطفال شهداء في غزة
ضمن الشهداء الكلي في غزة	12,287امرأة	نساء شهيدات في غزة
	2,421شهيدًا	كبار السن في غزة
	171طفلًا	أطفال شهداء في الضفة الغربية
	660طفلًا	أطفال جرحى في الضفة
لا توجد إحصائية دقيقة موحدة	الآلاف	نساء جريحات) غزة والضفة(
من إجمالي الضحايا المدنيين	70%تقريبًا	نسبة النساء والأطفال من الضحايا
معظمهم في غزة، ويُعتقد أنهم تحت الأنقاض	أكثر من2,500	عدد الأطفال المفقودين
حتى يونيو2025	220طفلًا	عدد الأسرى الأطفال
بينهن أمهات ومريضات	78امرأة	عدد الأسيرات

قائمة المراجع

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2025). تقرير النصف الأول من العام حول انتهاكات الاستيطان وهدم الممتلكات. رام الله – فلسطين.

سلطة المياه الفلسطينية. (2025). تقرير المياه السنوي والنصف سنوي. رام الله – فلسطين.

دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية. (2025). تحليل آثار مشروع E1 على مستقبل الدولة الفلسطينية.

محافظة القدس. (2025). التقرير نصف السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين. (2025). النشرة الإحصائية الشهرية لواقع الأسرى في سجون الاحتلال.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1949). اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب. متاحة عبر : https://ihl-databases.icrc.org/

المحكمة الجنائية الدولية. (1998). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. متاح عبر: https://www.icc-cpi.int/

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). (15 يونيو 2025). تحديث الوضع الإنساني – قطاع غزة. متاح عبر: https://www.unocha.org/

وزارة الصحة الفلسطينية. (يونيو 2025). إحصائية الشهداء الشهرية – قطاع غزة والضفة الغربية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). (مايو 2025). فظائع لا يمكن تصورها: أكثر من 16,500 طفل قُتلوا في غزة. بيان صحفي. متاح عبر: https://www.unicef.org/

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). (12 يونيو 2025). تقرير الوضع – الضفة الغربية والقدس الشرقية. متاح عبر: https://www.unrwa.org/

مؤسسة الضمير لدعم الأسرى وحقوق الإنسان .(2025) .(Addameer) تقرير حول الأسرى الأطفال والأسيرات في سجون الاحتلال. متاح عبر https://www.addameer.org/ :

بيومونت، بيتر. (30 مايو 2025). أطفال غزة: جيل حُطّمت طفولته بسبب الحرب. صحيفة الغارديان. متاح عبر : https://www.theguardian.com/

هيومن رايتس ووتش. (27 أبريل 2021). تم تجاوز الحد: السلطات الإسرائيلية وجرائم الفصل العنصري والاضطهاد. متاح عبر https://www.hrw.org/ :

منظمة العفو الدولية. (فبراير 2022). نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: منظومة قمع وسيطرة وحشية. متاح عبر https://www.amnesty.org/ :

منظمة بتسيلم. (2021). نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: هذا هو الفصل العنصري. متاح عبر : https://www.btselem.org/

International Committee of the Red Cross. 1949. Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Geneva Convention). https://ihl-databases.icrc.org/

International Criminal Court. 1998. Rome Statute of the International Criminal Court. https://www.icc-cpi.int/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2025. Gaza Strip: Humanitarian Situation Update, June 15. https://www.unocha.org/

Ministry of Health – State of Palestine. 2025. Monthly Martyr Statistics – Gaza and West Bank. June.

UNICEF. 2025. Unimaginable Horrors: More Than 16,500 Children Killed in Gaza. May. https://www.unicef.org/

UNRWA. 2025. Situation Report – West Bank and East Jerusalem, June 12. https://www.unrwa.org/

Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. 2025. Children and Women Detainees in Israeli Prisons. https://www.addameer.org/

Beaumont, Peter. 2025. “Gaza’s Children: A Generation Shattered by War.” The Guardian, May 30. https://www.theguardian.com/

Human Rights Watch. 2021. A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution. April 27. https://www.hrw.org/

Amnesty International. 2022. Israel’s Apartheid Against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime Against Humanity. February. https://www.amnesty.org/

B’Tselem. 2021. A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid. https://www.btselem.org/

June.
UNICEF. 2025. Unimaginable Horrors: More Than 16,500 Children Killed in Gaza. May.
https://www.unicef.org/
UNRWA. 2025. Situation Report – West Bank and East Jerusalem, June 12.
https://www.unrwa.org/
Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. 2025. Children and Women Detainees in Israeli Prisons. https://www.addameer.org/
Beaumont, Peter. 2025. "Gaza's Children: A Generation Shattered by War." The Guardian, May 30. https://www.theguardian.com/
Human Rights Watch. 2021. A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution. April 27. https://www.hrw.org/
Amnesty International. 2022. Israel's Apartheid Against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime Against Humanity. February. https://www.amnesty.org/
B'Tselem. 2021. A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid. https://www.btselem.org/

References

Colonization & Wall Resistance Commission. (2025). *Semi-Annual Report on Settlement Violations and Property Demolitions*. Ramallah - Palestine.

Palestinian Water Authority. (2025). *Annual and Semi-Annual Water Report*. Ramallah – Palestine.

Negotiations Affairs Department, Palestine Liberation Organization. (2025). *Analysis of the Impact of the E1 Project on the Future of the Palestinian State*.

Jerusalem Governorate. (2025). *Semi-Annual Report on Israeli Violations in Jerusalem*.

Commission of Detainees and Ex-Detainees Affairs. (2025). *Monthly Statistical Bulletin on the Situation of Prisoners in Israeli Detention*.

International Committee of the Red Cross. (1949). *Fourth Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War*. Available at: https://ihl-databases.icrc.org/

International Criminal Court. (1998). *Rome Statute of the International Criminal Court*. Available at: https://www.icc-cpi.int/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (15 June 2025).

Humanitarian Situation Update – Gaza Strip. Available at: https://www.unocha.org/

Palestinian Ministry of Health. (June 2025). *Monthly Martyrs Statistics – Gaza Strip and West Bank*.

United Nations Children's Fund (UNICEF). (May 2025). *Unimaginable Atrocities: Over 16,500 Children Killed in Gaza*. Press release. Available at: https://www.unicef.org/

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA). (12 June 2025).

Situation Report – West Bank and East Jerusalem. Available at: https://www.unrwa.org/

Addameer Prisoner Support and Human Rights Association. (2025). *Report on Child Detainees and Female Prisoners in Israeli Occupation Prisons*. Available at: https://www.addameer.org/

Beaumont, Peter. (30 May 2025). *Gaza's Children: A Generation Whose Childhood Has Been Shattered by War*. The Guardian. Available at: https://www.theguardian.com/

Human Rights Watch. (27 April 2021). *"A Threshold Crossed": Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution*. Available at: https://www.hrw.org/

Amnesty International. (February 2022). *Israel's Apartheid System Against Palestinians: A Regime of Oppression and Brutal Control*. Available at: https://www.amnesty.org/

International Committee of the Red Cross. 1949. Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Geneva Convention). https://ihl-databases.icrc.org/

International Criminal Court. 1998. Rome Statute of the International Criminal Court. https://www.icc-cpi.int/

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. 2025. Gaza Strip: Humanitarian Situation Update, June 15. https://www.unocha.org/

Ministry of Health – State of Palestine. 2025. Monthly Martyr Statistics – Gaza and West Bank.

Injured women (the Gaza Strip and West Bank)	Thousands	No precise unified statistic available
Percentage of women and children among victims	Approx. 70%	Of total civilian casualties
Missing children	More than 2,500	Mostly in Gaza, under the rubble
Detained children	220	Until June 2025
Women detainees	78	Including mothers and sick women

The plundering of natural resources by Israel constitutes a multidimensional violation that includes:

- Systematic economic exploitation that deprives Palestinians of their right to sustainable development and contravenes the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
- Unlawful appropriation of the resources of occupied territories, in clear breach of Articles 55 and 56 of the Hague Regulations of 1907.
- Deprivation of the population from water, food, and agriculture, amounting to a war crime under Article 8 of the Rome Statute of the International Criminal Court, which explicitly criminalizes "the intentional deprivation of objects indispensable to the survival of the civilian population."

Violations against Women and Children

From the beginning of 2025 until the end of June, Israeli occupation authorities continued to commit severe abuses against Palestinian women and children in both the West Bank and Gaza Strip, as part of systematic policies that constitute crimes against humanity at their core.

The total number of martyrs in the Gaza Strip reached 45,717, including 17,818 children and 12,287 women, alongside 2,421 elderly people, confirming the indiscriminate and random nature of the attacks. Meanwhile, in the West Bank, 835 martyrs were recorded, among of them 171 children, of whom 660 children with sustained injuries of varying severity.

Despite the difficulty in obtaining unified precise statistics on the number of injured women, field reports indicate that thousands of injuries among women in both areas. Women and children together constitute approximately 70% of total civilian casualties, clearly indicating that these groups are the most targeted and severely affected by the ongoing genocide. In addition, more than 2,500 children have been reported missing, many of whom are believed to still be trapped under the rubble, amid rescue teams' inability to operate due to the siege and lack of essential equipment.

Regarding arbitrary detention, the Israeli occupation continues to detain 220 Palestinian children under conditions violating the Convention on the Rights of the Child, in addition to 78 Palestinian women detainees, including mothers and injured women, who suffer from medical neglect and ill-treatment.

Statistics on Women and Children Victims (January – June 2025)

Category	Number \ Percentage	Notes \ Source
Total number of martyrs in the Gaza Strip	45,717	Palestinian Ministry of Health
Total number of martyrs in the West Bank	835	Palestinian Ministry of Health
Child martyrs in the Gaza Strip	17,818	Included in Gaza’s total death toll
Women martyrs in the Gaza Strip	12,287	Included in Gaza’s total death toll
Elderly martyrs in the Gaza Strip	2,421	-
Child martyrs in the West Bank	171	-
Injured children in the West Bank	660	-

1. Water - Systematic Deprivation of the Population

According to the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS, 2024), Israel controls over 85% of West Bank groundwater, leaving Palestinians with less than 15%, with average consumption per capita about 70 liters/day, far below the international recommended minimum standard of 100 liters/day, while Israeli settlers consume over 240 liters/day per capita.

The Israeli occupation authorities reject 97% of Palestinian requests to drill new water wells, violating Article 54 of the First Additional Protocol to the Geneva Conventions (1977) which prohibits destruction or interference with resources essential to civilian survival, such as water.

2. Agricultural Land - Confiscation and Destruction

Since 2000, Israeli forces have confiscated more than 600,000 dunams of Palestinian agricultural land in the West Bank. In addition, over 15,000 olive trees have been uprooted or destroyed in the past two years due to settler violence or bulldozing operations, according to the united nation reports (OCHA, 2025), the constructions of the Aparthied Separation & Annexation Wall and illegal settlements which isolated about 35% of fertile agricultural land, blocking thousands of farmers from accessing their lands. These practices violate **Article 53 of the Fourth Geneva Convention (1949)** prohibiting destruction of private property, including agricultural land, unless absolutely required by military necessity, which does not apply here given the colonial and settlement agenda.

3. Marine Resources - Restricting Gaza's Fishing Sector

Fishermen in the Gaza Strip face severe limitations on maritime access, with Israeli-imposed fishing zones restricted to 6 nautical miles, whereas international agreements guarantee up to 20 miles. As a result, fish production has dropped by 60% since 2018 and Over 200 fishing boats have been confiscated or destroyed in the past five years (PCHR, 2025).

These restrictions violate Article 1 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR), which guarantees peoples' rights to freely dispose of their natural resources.

4. Quarries and Mineral Resources - Organized Exploitation

Israeli companies hold over 90% of quarry licenses in the West Bank, extracting more than 500,000 tons of Palestinian stone annually for export to the Israeli market, with no direct economic benefit to the indigenous population and in the absence of Palestinian oversight over the revenues. The UN Special Rapporteur has previously condemned this policy as a violation of the rights of peoples under occupation, stressing that Israel is in breach of its obligations under customary international law as well as The Hague and Geneva Conventions.

5. Natural Gas - Denial of Development

Despite significant offshore gas reserves discovered off the coast o Gaza since 2000, Israel prevents Palestinians from developing or exploiting these resources, causing losses in estimated billions of dollars in potential annual revenue. By contrast, Israel has signed international export agreements for gas from disputed areas without Palestinian consent, violating the principle of permanent sovereignty over natural resources, as reaffirmed by UN General Assembly Resolution such as Resolution 1803 (1962).

The Multi-layered Violation of Natural Resource Plundering by Israel

- Suspension of higher education affecting over 88,000 students.
- Denial of an entire generation's right to education.

9. **Punitive Measures Against Prisoners and Their Families**
    - Restrictions on visits, medication, and food.
    - Arbitrary prisoner transfers and deprivation of heating.
    - Imposition of collective punishment imposed on entire prisoner sections.

Assaults on Palestinian Cultural and Religious Identity

For many years, Israeli occupation authorities have pursued a systematic policy aimed at erasing the cultural and religious identity of the Palestinian people, particularly in East Jerusalem and the West Bank, with extensions into the Gaza Strip during recent genocide.

Since early 2023, Human rights and local reports have documented incidents including, the targeting over 150 mosques and 35 churches, the destruction or closure of more than 20 libraries and cultural centers, the transformation of numerous Islamic and Christian historical sites into falsified archaeological zones or Israeli facilities.

The Israeli occupation authorities closed numerous religious sites or impose restrictions on access to Palestinian holy sites; with approximately 60% of Palestinians in East Jerusalem have faced restrictions accessing Al-Aqsa Mosque and the Church of the Holy Sepulchre in recent years.

This has been accompanied by a systematic campaign to remove Arabic signs and inscriptions, replacing them with Hebrew on more than 75% of official signage in Jerusalem and the West Bank. In addition, numerous national cultural events have been banned or forcibly disrupted, with at least 200 cultural activists arrested or persecuted over the past two years.

These assaults constitute a grave breaches of the 1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict (1954), the Fourth Geneva Convention (1949), the International Covenant on Civil and Political Rights (1966), and the Universal Declaration of Human Rights (1948), as well as the Rome Statute of the International Criminal Court (1998), thereby amounting to war crimes and cultural persecution requiring urgent international intervention.

Confiscation of Palestinian Natural Resources - Systematic Plunder of Palestinian Assets

The Israeli occupation pursues a sustained policy of seizing and exploiting Palestinian natural resources, such as water, land, minerals, and energy, depriving the Palestinian people of their right to manage and benefit from their own wealth. This policy not only undermines the economic foundations of Palestinian society but also entrenches dependency on the Israeli occupying power, in direct violation of international law, including the principles of permanent sovereignty over natural resources

Natural resources in Palestine, including groundwater and surface water, agricultural land, mineral wealth, and marine resources, are essential to sustaining the Palestinian national economy, and ensuring the minimum requirements for sovereignty, and sustainable development. However, Israeli policies systematically exploit and plunder these resources and restrict Palestinian access to them, in clear violation of international humanitarian law, particularly Article 55 of the 1907 Hague Regulations, which stipulates that an occupying power is deemed a "trustee" of natural resources and may not exploit them for its own benefit.

- US political pressure, including prior sanctions imposed on ICC officials.
- Limited human and technical resources within the Court.
- The Court's need for comprehensive, coordinated field evidence and corroborated documentation from Palestinian victims and witnesses.

Collective Punishment in Palestinian Territories — A Systematic Breach of International Law

The Israeli occupation authorities have intensified their systematic policies of collective punishment against Palestinian people, especially in the Gaza Strip and the West Bank. These policies have taken multiple forms, including blockade, destruction, deprivation, forced displacement, and economic sanctions, constitutes a clear violation of Article 33 of the Fourth Geneva Convention, which forbids collective penalties against civilians under occupation.

Key Manifestations of Systematic Collective Punishment

1. **Siege and Deliberate Starvation of the Gaza Strip**
    - Blocking food, water, electricity, medicine.
    - Ban on the entry of fuel and medical supplies.
    - Using starvation as a method of warfare (war crime).
2. **Indiscriminate Bombardment of Residential Areas**
    - Destruction of entire neighborhoods and homes.
    - Mass family casualties with no distinction between civilians and combatants.
3. **House Demolitions as Punitive Punishment**
    - Thousands of houses destroyed across the Gaza Strip and West Bank.
    - Administrative, military, and punitive demolitions targeting families of alleged perpetrators.
4. **Seizure of Palestinian Tax Revenues (Clearance Funds)**
    - Systematic economic strangulation of Palestinian public sector salaries and essential services.
    - Breaches of the Paris Economic Protocol
    - Using financial extortion as political coercion
5. **Restriction of Medical Treatment and Freedom of Movement**
    - Denial of permits to the wounded to travel abroad for treatment
    - Frequent closure of Rafah crossing
    - Refusal of treatment permits, especially for vulnerable groups, children, women, and patients.
6. **Cutting Off Electricity and Water**
    - Targeting vital water infrastructure and preventing maintenance.
    - Direct targeting of electricity and water networks.
    - Severe shortages of clean water and contamination issues.
7. **Mass Forced Displacement**
    - Forced eviction of entire areas in the Gaza Strip and Bedouin villages in the West Bank.
    - Village burnings, e.g., in Huwara and Ein Samia.
8. **Denial of Education**
    - Bombing schools and universities in Gaza.

The International Criminal Court (ICC):
The ICC, based in The Hague, Netherlands, is the first permanent independent court established under the Rome Statute (1998). It has jurisdiction to prosecute individuals, rather than states, accused of committing:
- War crimes
- Crimes against humanity
- Genocide
- Crime of aggression

ICC Jurisdiction over the Situation in Palestine:
On 5 February 2021, the ICC Pre-Trial Chamber I issued a decision confirming that:
"The Court has territorial jurisdiction over the Occupied Palestinian Territories since 1967, namely the West Bank including East Jerusalem, and the Gaza Strip."
Since Palestine acceded to the Rome Statute in 2015, it is recognized as a State Party, granting it the right to:
- Refer crimes committed on its territory to the ICC
- Demand investigations and accountability

Crimes within ICC Jurisdiction in Palestine:

Type of Crime	Real-Life Examples in the Palestinian Context	Provision in the Rome Statute
War Crimes	Killings, targeting civilians, forced displacement, infrastructure destruction	Article 8
Crimes Against Humanity	Persecution, forcible transfer, arbitrary detention, apartheid	Article 7
Genocide	Population destruction, imposing lethal living conditions, systematic forced displacement	Article 6

Individual Criminal Responsibility - No Immunity:
Under the Rome Statute:
- Responsibility applies to anyone who plans, commands, or carries out crimes, from senior political and military leaders to field operatives.
- Presidential or ministerial immunity does not shield offenders before the ICC.
- Key figures such as the Israeli Prime Minister, Minister of Defense, Chief of Staff, and field commanders can all be prosecuted.

Ongoing ICC Investigation:
In March 2021, Former Prosecutor Fatou Bensouda announced the opening of a formal investigation into crimes committed in the Occupied Palestinian Territories by the Israeli authorities.
- The investigation covers:
- War crimes committed during the 2014 Gaza genocide.
- Settlement policies
- Attacks on civilians in the Gaza Strip and the West Bank

The current Prosecutor Karim Khan has reaffirmed commitment to continuing this investigation despite significant political pressure, particularly from the United States and Israel.

Obstacles Facing the Investigation:
- Israel refuses to cooperate with the court and disputes ICC jurisdiction.

Practices Reinforcing Genocide in Palestine

Type of Violation	Tool/Policy	Ultimate objective
Mass Killing	Large-scale military operations	Direct physical extermination
Forced Displacement	Village burnings, settler violence, demolition, construction bans	Emptying land of its inhabitants
Village Arson	As occurred in Huwara, Aqraba, and others	Spreading terror to force displacement
Destruction of Educational Infrastructure	Bombing universities, travel restrictions	Systematic deprivation of education and dismantling of hope
Food and Medical Siege	Closing crossings, preventing entry of supplies	Exhausting the population and undermining public health
Targeting Medical and Relief Personnel	Bombing medical teams, sniper attacks on paramedics	Preventing rescue efforts and dismantling the infrastructure of life
Attack on Cultural Identity	Banning national symbols, prohibiting Palestinian curricula	Erasure of national and linguistic identity
Arrest of Children and Women	The Israeli occupation's use of administrative detention	Undermining the fabric of Palestinian family life
Settler Violence	Organized, state-supported settler attacks	Intimidating civilians and depopulating rural Palestine
Withholding of Bodies	Preventing burial of martyrs	Breaking morale and inflicting symbolic humiliation

Relevant Legal Provisions:

- UN Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (UNGC, 1948): Article 2 defines genocide as any acts committed with intent to destroy, in whole or in part, a national, ethnic, racial or religious group, including killing members, causing serious bodily or mental harm, deliberately inflicting living conditions calculated to bring about physical destruction, forcibly transferring children, and other acts.
- Rome Statute (1998): Article 6 defines genocide to include both physical and psychological destruction of a targeted group.

Extensive field evidence, testimonies, and statistics reveal a clear and ongoing intent by the Israeli occupation to dismantle Palestinian existence. This transcends traditional notions of violence or occupation and amounts to a systematic, collective social dismantlement policy. Accordingly, what is happening in Palestine can be legally and humanely described as:

- Slow genocide
- A policy of cloaked apartheid and genocide

Common Legal Basis:

- Fourth Geneva Convention (Article 33): "No protected person may be punished for an offense he or she has not personally committed... All forms of collective punishment are prohibited."
- Rome Statute (Articles 7 & 8): Criminalizes any act causing collective suffering without direct military justification.
- International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR): Prohibits any measures that threaten livelihoods or access to essential services.

These provisions provide an evidence of a political intent to systematically undermine Palestinian life infrastructure, linking this policy to the notion of "slow genocide". Include: House demolitions and Intimidation of resident aimed at forcing people to leave. All of which point to the existence of a creeping policy of ethnic cleansing exercised by the Israeli occupation authorities through multiple tools, including settler violence.

Settler Attacks in the West Bank and Jerusalem: A Dual Crime

Settler violence constitutes:

- An individual crime targeting protected civilians.

- A state crime due to official complicity and failure to hold perpetrators accountable.

Arson Attacks on Palestinian Villages and Property - A Tool of Collective Terror and Forced Displacement

The occupied West Bank has witnessed an unprecedented rise in Israeli settler attacks involving arson and destruction aimed at Palestinian villages and property. These acts often occur under the direct protection or deliberate negligence of the Israeli occupation forces and authorities. The attacks include burning homes, crops, vehicles, and mosques, serving as a means of terrorizing indigenous populations to create a hostile environment that facilitates expansionist settlement realities and forced displacement.

Documented patterns of arson attacks include:

- Nighttime raids setting fire to Palestinians' houses.
- Burning private and public vehicles, including ambulances.
- Destruction and burning of agricultural crops, especially olive and wheat fields.
- Arson targeting community centers, schools, and mosques.
- Direct attacks on civilians sleeping inside their homes.

The Concept of "Slow Genocide"

Legal and political scholars have coined this term to describe a form of genocide not only carried out through direct mass killings but rather through sustained policies that progressively destroys a group in whole or in part. This occurs through measures such as forced displacement, sieges, health blockades, destruction of education, and the erasure of cultural identity.

Violated Legal Provisions

- ❖ Paris Economic Protocol (1994): Prohibits arbitrary deductions or withholding of funds.
- ❖ Fourth Geneva Convention (Article 33): Explicitly prohibits collective punishments.
- ❖ International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR): Articles 11 and 12 protect the rights to food, health, education, and housing.
- ❖ UN Principles on Economic Sanctions: Forbid the use of financial pressure to deliberately harm civilians.

Ranking of Israeli Collective Punishment Violations (2023–2025)

This list outlines the most severe acts of collective punishment imposed by the Israeli occupation against Palestinians, ranked by their direct humanitarian and legal impact up to mid-2025, ordered by severity and direct impact on the Palestinian people, and aligned with international humanitarian law, particularly reflecting Article 33 of the Fourth Geneva Convention, which forbids collective punishment "in any form":

Type of Violation	Description of Violation	Legal and Humanitarian Impact
Comprehensive Siege and Starvation	Blocking food, medicine, electricity, and water from entering the Gaza Strip	Use of starvation as a weapon - war crime under Additional Protocol I
Indiscriminate Bombing of Civilian Areas	Bombing residential neighborhoods, schools, hospitals	Unjustified collective targeting - war crime
Massive home demolitions	Destruction of thousands of homes with or after forced displacement	Grave breach of Article 53, Fourth Geneva Convention
Withholding clearance revenues	Blocking financial revenues owed to Palestinians	Collective economic strangulation – breach of the Paris Protocol
Denial of Medical Treatment and Freedom of Movement	Preventing travel for treatment and imposing restrictions on patients	Violation of the right to life and health — Article 12, ICESCR
Deliberate Cuts to Electricity and Water	Sabotaging supply lines and restricting maintenance	Imposing degrading living conditions on civilians
Mass forced displacement	Forcibly evicting entire neighborhoods or villages (e.g., Bedouins in the Jordan Valley)	Crime against humanity, Article 7, Rome Statute
Closure of Crossings and Ban on Fuel Entry	Controlling Gaza's sole lifeline	Arbitrary collective punishment affecting millions
Destruction of educational facilities	Bombing schools and universities, disrupting studies	Systematic crime against future generations
Depriving Prisoners of visits, medical care, heating	Inhumane detention conditions, including isolation and starvation	Violation of international conventions on the treatment of prisoners

- ❖ Article 49(6): Prohibition of transferring the occupier's population into occupied territory
- ❖ Article 147: Classification of grave breaches including serious violence and murder

- Rome Statute of the International Criminal Court:

- ❖ Article 7: Systematic attacks against civilians as crimes against humanity
- ❖ Article 8(2)(b)(viii): Settlement activity classified as a war crime

- International Covenant on Civil and Political Rights: Articles 9 and 17: Protection against assault and guarantee of security and privacy rights

Israeli settlers function as a quasi-official enforcement tool within the broader structure of occupation. Their violence operates as a deliberate strategy to forcibly displace Palestinian civilians from their land, shielded by legal and military cover. This renders the occupation doubly responsible, as the party with the authority to order, prevent, and hold to account, yet it fails to do so, instead implicitly encouraging such violence.

Second: The Revenue Clearance Mechanism as a Tool of Collective Financial Punishment

The withholding of Palestinian tax and customs revenues represents an instrument of collective economic punishment, adversely affecting the entire population in violation of Israel's obligations as an occupying power. This practice constitutes systematic political extortion, incompatible with the principles of international contractual law, and amounts to a structural violation of Palestinians' rights to development and human dignity.

Since the signing of the Paris Economic Protocol (1994), Israel has been responsible for collecting and transferring customs duties and other Palestinian imports revenues. However, from 2023 onwards, it has deliberately exploited this mechanism to impose collective sanctions on Palestinians for political reasons.

What Are the Clearance Revenues?

- ❖ They constitute over 60% of the Palestinian Authority's monthly budget revenues.
- ❖ They include customs duties, value-added tax (VAT), and income taxes on Palestinian workers.
- ❖ According to the Paris Protocol, these funds must be transferred monthly without delay.

Israeli Practices (2023–2025)

Year	Amount Withheld	Official Justification
2023	Over 1 billion Israeli Shekels	Support for the families of martyrs and prisoners
2024	Monthly deductions (70–100 million)	Alleged punitive sanctions
Until June 2025	Over 550 million Israeli Shekels	Direct political reasons

Resulting Impacts

- Severe liquidity crisis for the Palestinian Authority.
- Delays in paying public employee salaries.
- Suspension of development and service projects.
- Disruptions in the operation of hospitals and schools.

❖ Physical assaults on civilians.
❖ Establishment of "agricultural" outposts to expand territorial control.

Documented Statistics (2023–2025)

- Over 1,900 direct settler attacks on Palestinians in one year (2024).
- More than 150 agricultural settlement outposts established in the West Bank.
- Over 50 Palestinians killed by settlers or with army complicity, the majority of them farmers.

These actions represent a dual violation:
- Organized and state-supported individual violence.
- The Israeli occupying authority's failure to prevent crimes or hold perpetrators accountable, violating its obligations under the Fourth Geneva Convention.

Tools of Systematic Violence against Palestinians - Settlers and the Revenue Clearance Mechanism as Case Studies

The Israeli occupation enforces a comprehensive system of systematic violence against the Palestinian people, extending beyond direct military violations to include non-traditional but profoundly damaging tools, notably:
- Organized settler attacks as instruments of systemic violence
- Use of revenue clearance funds, tax and customs revenues collected by Israel on behalf of the Palestinian Authority, as collective economic pressure

First: Israeli Settler Attacks as an Instrument of Systematic Violence

The repeated attacks carried out by settlers, with the support and complicity of the Israeli occupation forces, reveal a quasi-official pattern of violence against Palestinian civilians designed to displace residents, destroy their property, and destabilize their daily life. These tactics serve the goals of settlement expansion and the imposition of new demographic realities on the ground.

Common Patterns of Settler Attacks

❖ Direct Physical Assaults: Beatings, stabbings, shootings, particularly targeting farmers and shepherds.
❖ Property Vandalism: Burning vehicles, uprooting olive trees, breaking windows, stealing livestock.
❖ Village Raids and Intimidation: Night raids on villages, terrorizing residents, graffiti with racist slogans.
❖ Land Seizure: Establishing "agricultural" outposts that gradually develop into permanent settlements.
❖ Targeting Education: Attacks on schools and harassment of students in areas classified as "Area C."

Documented Statistics (2023 – June 2025)

❖ Number of Attacks: Over 1,850 documented incidents (OCHA, B'Tselem, 2025).
❖ Affected Villages: More than 120 Palestinian villages.
❖ Casualties: 78 Palestinians killed in direct settler attacks
❖ Most Targeted Areas: Nablus, Hebron, Ramallah, East Jerusalem

Violated Legal Frameworks

- Fourth Geneva Convention:

❖ Article 27: Protection of civilians from violence and intimidation

over decades, reparations emerge as a legal, moral, and human rights imperative that admits no compromise

International Legal Framework for Reparations

- UN Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation (2005):

Affirm that victims of serious violations have the right to effective reparations, including:

- ❖ **Restitution:** Restoration of land, property, official documents, and legal rights.
- ❖ **Compensation:** For physical, psychological, and material harm.
- ❖ **Rehabilitation:** Medical, psychological, and social support.
- ❖ **Satisfaction:** Official recognition, apologies, and memorialization of victims.
- ❖ **Guarantees of Non-Recurrence:** Reform of legal and security systems responsible for violations.

- Geneva Conventions (1949): Article 148 of the Fourth Convention obliges the occupying power to make reparations for serious violations, particularly regarding civilians.

- Rome Statute of the ICC (1998): Article 75 empowers the Court to order reparations, including restitution, compensation, and rehabilitation, both individually and collectively.

- Universal Declaration of Human Rights (1948): Article 8 affirms "Everyone has the right to an effective remedy by competent national tribunals for acts violating fundamental rights."

Forms of Harm Requiring Reparations in the Palestinian Context:

Type of Harm	Real-Life Examples in Palestine
Physical and Moral Harm	Death of children, permanent disabilities, physical and psychological torture in prisons.
Material Harm	Demolition of homes, destruction of farms and factories, land confiscation, bombing of infrastructure.
Psychological and Social Harm	Family disintegration, post-traumatic stress disorders, loss of security and identity, forced displacement.
Cultural and Symbolic Harm	Destruction of mosques, universities, and libraries; bans on raising the Palestinian flag; erasure of cultural identity.
Political Harm	Undermining the right to self-determination, fragmentation of geographic continuity, prolonged siege.

Israeli Settler Violence as State Supported Component of Harm

Israeli settler attacks against Palestinians form an integral part of institutionalized violence rather than isolated individual acts. These attacks often occur under the protection or direct involvement of the Israeli military, including:

- ❖ Raids on Palestinian villages and farms.
- ❖ Burning of trees and vehicles.
- ❖ Eviction of farmers from their lands.

positions. These practices constitute a clear violation of Common Article 3 of the Geneva Conventions and Article 1 of the UN Convention against Torture, which absolutely prohibit all forms of torture under any circumstances without exception.

Deliberate Medical Neglect

Hundreds of Palestinian prisoners are denied medical treatment, or face delays in surgeries or necessary examinations, which has led to the deaths of some detainees inside prisons. This breaches Articles 27 and 32 of the Fourth Geneva Convention, which obligate the protection of prisoners from physical and psychological harm.

Inhumane Detention Conditions

Israeli prison cells are overcrowded poorly ventilated, with poor food quality and the absence of basic health and safety standards. These conditions violate Article 10 of the ICCPR, which mandates that detainees be treated with dignity, as well as Common Article 3 of the Geneva Conventions, which prohibits humiliating and degrading treatment.

Targeting Women and Children

Palestinian women are detained without due safeguards, while children are held for prolonged periods and treated as adults, violating Article 37 of the Convention on the Rights of the Child, which prohibits detention of minors except as a last resort and for the shortest possible time, and forbids torture and ill-treatment. Additionally, it also violates Article 12 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), which guarantees protection of women in all circumstances.

Violated International Legal Framework

- Fourth Geneva Convention (1949): Articles Common 3, 27, 32, 76, 147
- Convention Against Torture (1984): Articles 1, 2, 16
- International Covenant on Civil and Political Rights (1966): Articles 7, 9, 10, 14
- Convention on the Rights of the Child (1989): Articles 37, 40
- Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (1979): Articles 12, 15
- Rome Statute of the International Criminal Court (1998):

- Article 7(1)(e): Imprisonment or severe deprivation of liberty as a crime against humanity.
- Articles 8(2)(a)(ii), (iii): Torture, medical neglect, and unlawful detention as war crimes.

The violations committed against Palestinian Israeli prisoners represent a systematic regime of oppression and torture that flagrantly breaches core principles of international humanitarian law, qualifying as serious international crimes, especially war crimes and crimes against humanity. These ongoing violations provide sufficient grounds to open an independent international investigation and to hold those responsible accountable before the International Criminal Court, in accordance with Article 8 of the Rome Statute.

Reparations as a Fundamental Right for Palestinian Victims under International Law

The principle of reparations is a cornerstone of justice in international humanitarian and human rights law. It provides recognition for victims of violations, restores their dignity, and ensures that perpetrators do not escape accountability. In the Palestinian context, where grave and systematic violations against the civilian population have accumulated

The targeting of journalists in the Gaza Strip and the West Bank reflects a systematic pattern that goes beyond randomness or military necessity, demonstrating a clear intent to silence witnesses and obstruct documentation of violations against civilians. Repeated attacks on media institutions, the targeting of journalists' families, and arrests without charges all point to a compounded crime against press freedom, falling under war crimes and collective punishment.

What is happening to press freedom in Palestine, particularly in the Gaza Strip, is a deliberate assault on the right to knowledge. It represents a flagrant violation of international law that demands an independent international investigation and the prosecution of those responsible before the International Criminal Court in order to protect journalists and deter recurrence of such crimes in future conflicts.

These statistics confirm that the Israeli occupation treats journalism as a legitimate military target, in direct breach of all international norms and agreements mandating protection of journalists as civilians performing a humanitarian role. The intensity and clarity of this targeting underscore the systematic nature of these violations.

Grave Violations against Palestinian Prisoners in Israeli Occupation Prisons

According to statistics from the Commission of Detainees and Ex-Detainees Affairs, up to the end of June 2025, the number of Palestinian prisoners reached 9,100, including 220 children and 78 women. Among them, 3,200 are held under administrative detention without charge or trial, alongside a worsening number of medical cases resulting from deliberate medical neglect.

The Israeli occupation authorities systematically practices policies against Palestinian prisoners, characterized by arbitrary detention, physical and psychological torture, deliberate medical negligence, and the detention of minors and women under inhumane conditions. These practices clearly violate international humanitarian law and human rights conventions, and in many of their aspects are classified as war crimes and crimes against humanity.

Data and statistics (as of June 2025):

- Total number of prisoners: over 9,100 Palestinian detainees
  - ❖ 3,200 held under administrative detention without charges or trial.
  - ❖ 220 minors.
  - ❖ 78 female detainees, including 17 mothers.
  - ❖ 700 prisoners suffering from chronic illnesses, among them 25 cancer patients.
  - ❖ 65 prisoners who have been in detention for more than 20 years.
- Number of prisoners who have died as martyrs: 247 since 1967, including 11 who died after October 2023 due to torture, deliberate medical neglect, or direct killing.

Patterns of Systematic Violations and Legal Analysis

Administrative Detention:

The Israeli occupation holds thousands of Palestinians under "administrative" orders renewed repeatedly without charge or trial, based on "secret files" not disclosed even to detainees' lawyers. This constitutes a breach of Article 9 of the ICCPR, which guarantees protection from arbitrary detention.

Torture and Cruel Treatment of Palestinian Prisoners

Israeli interrogators employ multiple forms of torture, including beating, sleep deprivation, solitary confinement, and forcing detainees into physically stressful

genocide and systematic racial discrimination (Apartheid); they are also suitable for documentation and submission as part of ICC case files, in order to demonstrate: criminal intent, systematic repetition, and institutional complicity.

Targeting Journalists and Press Freedom in the Occupied Palestinian Territories With Special Focus on the Gaza Strip

Since the onset of the Israeli assault on Gaza on October 7, 2023, until the end of June 2025, the Palestinian territories have witnessed one of the deadliest massacres of journalists in the history of modern armed conflicts. Human rights organizations and journalists' unions have documented a systematic targeting of journalists and media institutions, reflecting a clear intent to silence the truth and prevent the documentation of crimes committed against civilians.

Official statistics (up to June 30, 2025):

- Journalists killed: 201 journalists and media personnel have been killed in Gaza since the beginning of the genocide, including:

- 57 female journalists.
- 31 journalists working independently or with in collaboration with international media outlets.
- 19 journalists killed during live broadcasts or while covering events in the field.

- Injuries: 379 journalists have been injured, including over 110 cases of permanent disability (amputations, loss of vision, and partial paralysis)

- Destruction of media institutions: 58 media offices have been destroyed partially or totally, including:

- Al Jazeera Channel
- Safa News Agency
- AFP office (Agence France-Presse)
- Local radio stations (Al-Ra'i, Alwan, Al-Quds)
- Printing presses and audiovisual production centers

- Arrests and enforced disappearances:

- 31 journalists arrested in the West Bank and Jerusalem
- 10 journalists remain under enforced disappearance without formal charges
- 3 documented cases of direct targeting of journalists' families by aerial bombardment

- Family targeting: Family members of 34 journalists have been killed in Gaza as part of a policy of indirect collective and punitive repression.

Violated Legal Provisions

- Article 79 of the Additional Protocol I to the Geneva Conventions (1977): Stipulates that protection of journalists working in conflict zones with the same safeguards granted to civilians.
- International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR): in Article 19 guarantees the right to freedom of expression including the right to seek, receives, and imparts information, and in Article 9 prohibits arbitrary arrest and enforced disappearance.
- Universal Declaration of Human Rights: in Article 19 affirms "Everyone has the right to freedom of opinion and expression."
- Rome Statute of the International Criminal Court: in Articles 7 and 8 classify deliberate attacks on civilians, including journalists, as war crimes and crimes against humanity.

- Rabbi Levi Dagan (April 2025 sermon): He stated that "Muslims are the descendants of Amalek", referring to a biblical commandment to annihilate an entire ethnic group.

Institutional Incitement

This manifests in Israeli education policies and school curricula that dehumanize Palestinians, alongside laws labeling Palestinians as "unqualified for citizenship" or "a demographic threat."

- Incitement in Schools and Curricula: Updated Israeli textbooks (2025 editions) contain no reference to Palestine as a state or national identity. Palestinians are described as "infiltrators" and are labeled a "security threat" in some lessons.

Consequences and impact of this discourse

- Increasing attacks by Israeli settlers against Palestinians in the West Bank, often fueled by religious and political hate speech.
- Escalating incitement against Palestinians and Arab citizens within the occupied Palestinian territories 1948 on social media networks.
- Reports by B'tselem, Human Rights Watch, and Amnesty International document the role of such rhetoric in legitimizing killings, displacement, and property confiscation.

Violated Legal Provisions

- Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (UNCG, 1948): Article 3(c): Criminalizes "direct and public incitement to commit genocide."
- International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR): Article 20(2): "any advocacy of national, racial, or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence shall be prohibited by law".
- Rome Statute of the International Criminal Court: Article 25(3)(e): Establishes that incitement to commit a crime, such as genocide or mass killing, constitutes a criminal contribution warranting accountability.
- Nuremberg Principles (1945): Recognize "incitement to crimes against humanity" as a standalone crime regardless the crime is actually carried out.
- International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD): Obligates states to criminalize "propagation of ideas based on racial superiority or hatred."

Additional Context

Racist statements made by official figures do not merely constitute hate speech; they represent a public explicit criminal intent, especially when accompanied by:

- Actual implementation of violent policies (e.g., in Gaza and the West Bank).
- Legal protection for those involved.
- Clear refusal to ensure accountability or offer any apology.

This systematic incitement to violence, particularly when originating from state leadership, poses a genuine threat to Palestinians and serves as a key indicator of criminal intent to commit mass atrocities. Such incitement plays a pivotal role in mobilizing both the military and society to commit internationally prohibited acts and constitutes a psychological, political, and social preparation for genocide or ethnic cleansing.

Public and systematic incitement to kill Palestinians and dehumanize them is not only hateful rhetoric but constitutes incitement to genocide and war crimes. It demands accountability of political and media officials involved before the International Criminal Court. These statements serve as a central tool within the context of slow-motion

Public Incitement to Hatred and Violence against the Palestinian People

Israeli incitement to violence and hatred against Palestinians forms an integral part of the Israeli occupation system. It transcends mere political or media rhetoric and serves as deliberate and effective tools to shape public opinion and justify the crimes and violations committed by Israel. Since the onset of the 2023–2025 aggression, this discourse has escalated sharply reaching a level that, under international legal standards, poses a serious risk of acts of genocide.

Examples of Hate Speech by Israeli Officials:

- Bezalel Smotrich, Minister of Finance – January 2025: At a right-wing event, he declared that "there is no such thing as the Palestinian people," claiming that "Palestinians are merely transient Arabs." This statement perpetuates the rhetoric of denying the Palestinian national identity, amounting to incitement aimed at erasing the political and cultural existence of the Palestinian people.

- Itamar Ben-Gvir, Minister of National Security – March 2025: In a televised interview, he stated: "Loyalty to the state is a condition for staying; those who refuse must be deported to Gaza." This speech constitutes hate speech and incitement to forced displacement, qualifying as racial discrimination.

- Member of Knesset from the Religious Zionism Party – May 2025: Described Arabs as "ticking time bombs" who should be "reduced in number within mixed cities." This directly incites hatred against Palestinian citizens inside the 1948 occupied Palestinian territories.

Hate Speech in Hebrew Media and Social-media Platforms

Israeli state official and private media outlets frequently employ derogatory terms such as "human animals", "cancer", "enemies of the light", and "terrorists by nature". Palestinians, including women and children, are portrayed as legitimate targets. Derogatory expressions such as "mowing the grass", "eradication", and "preventive extermination" are also commonly used.

Opinion and Incitement Articles (January – July 2025):

- An article published in the newspaper Makor Rishon titled "Coexistence is over: It's either us or them" contained expressions like "Arab demographic invasion" and "the creeping Islamic threat."
- Extremist posts on X platform (formerly Twitter) have repeatedly trended hashtags such as #Death_to_Arabs following operations in the West Bank or rocket launches from Gaza.
- Images of Palestinian children were circulated with captions like "A generation that must not be allowed to grow up".

Religious and Doctrinal Incitement – Incitement by Rabbis

Statements have been issued by prominent rabbis legitimizing the killing or expulsion of Palestinian civilians, exploiting religious texts to justify genocide or occupation:

- Rabbi Yitzhak Shapira, author of "Torat HaMelech", In April 2025, he reposted comments reiterating his earlier ruling that "killing non-Jews is permitted during times of war," adding, "There are no innocents in Gaza."

obligations to protect civilians under occupation and to ensure the application of international law in the occupied Palestinian territories.
Indeed, the confiscation of Palestinian land by the Israeli occupying authorities is a clear violation of international law and a colonial crime that demands a comprehensive international investigation and comprehensive legal accountability. It is also a principal cause of the humanitarian, social, and economic crises endured by the Palestinian people.

Detention and Withholding of Martyrs' Bodies – Collective Punishment and a Crime against Human Dignity

The detention of the bodies of martyrs constitutes a blatant violation of human dignity principles. It represents a form of collective punishment and ongoing psychological torture inflicted upon families. Such practices are classified as cruel and inhuman treatment under international law. Moreover, withholding bodies without a legitimate military justification or using them as leverage constitutes a war crime under the Geneva Conventions and the Rome Statute of the International Criminal Court.
The Israeli occupation authorities systematically detain the bodies of Palestinian martyrs who were killed during operations, bombardments, or extrajudicial executions, refusing to hand them over to their families for periods that can extend to months or even years, without any legal justifications. This amounts to collective punishment and inhuman treatment.

Field Situation up to June 2025:

- More than 475 martyr's bodies are being detained, including 130 children and 15 women.
- Bodies kept in so-called "cemeteries of numbers" for many years without respect for dignity or proper identification.
- Other bodies are stored in refrigerated facilities for periods exceeding one year.
- Families of martyrs are prevented from receiving the bodies of their loved ones to perform burial rituals, causing profound psychological suffering and deprivation of the right to bury them.

Violated Legal Provisions:

- First Geneva Convention (1949):
Article 17 obligates respect for the dead and the assurance of their dignified burial in accordance with their religious beliefs.

- Fourth Geneva Convention (1949):
Articles 130 and 131 prohibit cruel and degrading treatment and require respect for the dead, forbidding their use as a mean of pressure or punishment.

- Additional Protocol I (1977):
Article 34 stipulates respect for the remains of the dead and grants families the right to identify and bury them with dignity.

- Universal Declaration of Human Rights (1948):
Article 1 affirms the inherent dignity for all human beings, alive or dead.
Article 5 prohibits torture and cruel, inhuman, or degrading treatment.

- Customary International Law: Forbids the use of human remains as a tool for negotiation or bargaining chips, means of coercion, or humiliation.

- More than 1,200 military orders have been issued for the temporary or permanent seizure of private land, whether to expand existing settlements or to construct bypass roads.
- Legal instruments dating back to the Ottoman and British mandates are being used to justify the designation of land as "state land," while Palestinians are systematically denied the right to register their land.

These measures aim to create an irreversible settler-colonial reality by dismantling Palestinian communities, isolating towns and villages from one another, and imposing a system of control over geographical and economic resources

Legal Framework: Systematic Breaches of International Law

The policy of land confiscation and settlement expansion violates fundamental provisions of international humanitarian law and human rights law, including:

- Geneva Convention IV (1949):

Article 49, paragraph 6: "The Occupying Power shall not deport or transfer parts of its own civilian population into the territory it occupies."

Article 53: Prohibits the destruction or confiscation of private property except where rendered absolutely necessary by military operations.

Article 147: Deportation and the forced transfer of protected persons, as well as extensive destruction or willful acts committed against property, constitute war crimes.

- Rome Statute of the International Criminal Court (1998):

Article 8(2)(b)(viii): The transfer of civilians by an occupying power into the territory it occupies constitutes a war crime, thereby rendering settlement activity itself a criminal act under international law.

- International Court of Justice Advisory Opinion (2004): confirmed the illegality of the apartheid wall and the settlements, along with the associated confiscations and demographic changes.

- International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR):

Article 1(2): Safeguards the right of peoples to self-determination and sovereignty, and to freely dispose of their land and natural resources.

- Universal Declaration of Human Rights (1948):

Article 17: Prohibits arbitrary or unlawful deprivation of property, a phenomenon widely manifested in the occupied territories.

What is taking place in terms of Palestinian land confiscation is neither a security measure nor a temporary action. Rather, it is a long-term, discriminatory settler-colonial project designed to impose irreversible facts on the ground, by building settlements on occupied land and linking them together at the expense of the Palestinian presence.

This policy constitutes a blatant breach of international law and amounts to a settler-colonial crime, carried out under the cover of domestic legal provisions that have no recognition in the international community. It also represents an ongoing violation of the Palestinian people's right to self-determination, while directly undermining any political solution based on the two-state framework.

The confiscation of Palestinian land and the expansion of settlements are not merely legal violations; they form the cornerstone of a systematic colonial policy targeting both the land and its people. This is an ongoing war crime that must be halted immediately, with those responsible held to account, in line with the international community's

Targeted facilities:

- Hospitals and health centres: 32 facilities destroyed or rendered non-operational
- Schools and universities: 390 educational institutions damaged or destroyed
- Mosques: 450 mosques completely or partially destroyed
- Churches: 3 churches damaged by bombing

Infrastructure and streets:

- Roads and infrastructure networks: collapse of road, water, and sewage networks across most of the Strip.

Humanitarian Consequences:

- Hundreds of thousands of Palestinians have been left homeless, or are now living in temporary camps that lack the most basic necessities of life.
- The healthcare, water, and education systems have collapsed due to the Israeli relentless bombardment.
- Reconstruction has become virtually impossible under the blockade and the ongoing ban on the entry of essential materials for building.
- The use of internationally prohibited weapons by the Israeli occupation emerges as a central focus of the report, given the gravity of such violations and their direct link to war crimes and crimes against humanity.

The following section provides a rigorous legal and analytical account, meticulously documenting these violations with supporting evidence and relevant legal texts.

Land Confiscation and Settlement Expansion – an Organized Crime to Empty the land and Alter Its Identity

According to reports issued by the Colonization & Wall Resistance Commission in the first half of 2025, more than 1,200 attacks carried out by Israeli settlers against Palestinians were documented. These included physical assaults, arson, the uprooting of trees, and the vandalism of property, alongside the issuing of hundreds of administrative demolition orders in "Area C."

Palestinian Land confiscation lies at the core of the colonial-settlement project systematically implemented by the Israeli occupation authorities in the West Bank, East Jerusalem, and the Jordan Valley. This policy is inseparable from the broader objectives of the Israeli occupation, which seek to empty the land of its indigenous inhabitants and replace them with Israeli settlers, within a framework of geographic and demographic fragmentation that obstructs the establishment of a contiguous and viable Palestinian state.

In enforcing this policy, the Israeli occupation relies on a mixture of legal and military tools. These include declaring areas as "state land," military training zones, or nature preserves, as well as seizing land under the pretext of "lack of legal registration." In addition, private land is expropriated to construct roads serving Israeli settlers exclusively, alongside the building of the Apartheid Separation Wall, which deprives Palestinians of access to their land beyond it.

Settlement Policies and Practices on the Ground

- Since the beginning of 2025, approximately 15,000 dunums of Palestinian land have been confiscated (ARIJ, 2025).
- Settlement expansion has taken place in 43 new locations, particularly in the areas of Jerusalem, Bethlehem, the Jordan Valley, Salfit, and Hebron.

Legal Violations

The demolition policy amount to the level of a war crime under international law:

- Fourth Geneva Convention (1949):

Article 53: Prohibits the destruction of private property except where rendered absolutely necessary by military operation, which does not apply to the current cases.

Article 33: Prohibits collective penalties, such as punitive demolition.

Article 147: Widespread or systematic destruction of property is among the gravest breaches that constitute a war crime.

- Rome Statute of the International Criminal Court (1998):

Article 8(2)(a)(iv): criminalizes "the intentional extensive destruction and appropriation of the property of another, not justified by military necessity," which applies to the majority of demolition cases in the West Bank and Jerusalem.

- International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (ICESCR):

Article 11: Ensures the right to adequate housing, which is in direct contradiction with systematic demolitions carried out by the Israeli occupation authorities.

- Universal Declaration of Human Rights (1948):

Article 17: states that “no one shall be arbitrarily deprived of their property.”

The demolitions of Palestinian houses are part of a systematic colonial policy aimed at dismantling the social fabric and imposing a new demographic reality on the ground. This is not an isolated violation but rather a deliberate strategy of organized urban cleansing that demands urgent international intervention and serious investigations by the ICC to ensure that those responsible are held to account.

Widespread Demolition and Destruction of Infrastructure in Gaza

The policy of systematic demolition and destruction in the Gaza Strip differs from the West Bank, being the result of massive Israeli aerial and artillery bombardments targeting civilian infrastructure, representing a gross violation of the principles of distinction and proportionality under international humanitarian law, and constituting a form of urban genocide and infrastructure annihilation, aimed at erasing the conditions necessary for civilian life.

Since the onset of the continuous Israeli genocide in October 2023 through mid-2025, the Gaza Strip has witnessed unprecedented destruction with intensive aerial and artillery bombardment employed by Israel targeting entire residential neighborhoods, civilian infrastructure on a massive scale, such as buildings, hospitals, schools, universities, and water and electricity networks, constituting systematic violations and collective punishment. These actions represent a systematic breach of the principles of distinction, military necessity, and proportionality under international humanitarian law, and amount to a form of collective punishment and physical eradication of civilian life.

Statistics (until June 2025):

Housing and buildings:

- Completely destroyed housing units**:** more than 86,000 **(**UNRWA, OCHA, 2025**)**
- Partially damaged buildings**:** over 165,000

crime, and a gross violation of fundamental human rights. Accordingly, the persistence of this reality demands urgent international action to halt the displacement and hold those responsible account before competent international judicial courts.

Houses' Demolition Policy — A Tool of Collective Intimidation and Geographic Cleansing

The policy of demolishing houses, when practiced as collective punishment or a means of population pressure, flagrantly violates the rules of international humanitarian law and human rights law. The vast majority of such demolitions lack any urgent military necessity and are employed as means of coercion, intimidation, and depopulation of land from its indigenous inhabitants (ethnic cleansing), amounting to a compound violation combining elements of collective punishment and geographic cleansing, rising to the level of a constituted war crime.

The Israeli occupation authorities systematically use demolitions of Palestinian houses as a central tool to impose geographic and demographic control under various pretexts, most notably: construction without a permit; punitive retaliation for acts of resistance; forced displacement; alleged "security necessities". These policies mainly target Palestinian neighborhoods in East Jerusalem and areas classified as "Area C" of the West Bank, resulting in the displacement of thousands of families and creating a reality of instability and forced internal displacement.

Patterns of Demolition

1) Punitive Demolitions: the demolition of houses belonging to the families of Palestinians accused of carrying out attacks against Israelis, even in the absence of individual legal convictions. This practice violates the principle of individual criminal responsibility set out in Article 33 of the Fourth Geneva Convention (1949).
2) Administrative Demolitions: demolition conducted under the pretext of construction without a permit, despite the fact that over 98% of building permits applications submitted by Palestinians in Jerusalem are rejected (B'tselem, 2024). This makes "unlicensed" construction an unavoidable necessity rather than a voluntary violation.
3) Military Demolitions: implemented in areas designated as "military training zones" or "state land," where Palestinians are prohibited from residing or engaging in urban expansion.
4) Settlement-Driven Demolitions: Targeting strategic locations near settlements or along planned corridors linking settlement blocs, particularly in Jerusalem, the Jordan Valley, and Silwan.

Field Data up to June 2025

According to the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA):

- More than 850 Palestinian structures (residential and non-residential) were demolished in the first half of 2025.
- At least 3,200 Palestinians, including 1,450 children, were left homeless.
- A significant number of demolitions were carried out without prior notice or any legal opportunity to appeal.
- Demolitions concentrated in East Jerusalem (Silwan, Jabal Mukaber), the Jordan Valley, Hebron, and around the vicinity of Ibrahimi Mosque.

violation of international law, which prohibits the forced displacement of protected civilian populations and mandates the safeguarding of basic humanitarian infrastructure.

Legal Dimensions

These policies constitute a grave breach of the Fourth Geneva Convention of 1949, particularly Article 49, which prohibits the forced transfer or deportation of civilian populations from occupied territories. Article 147 of the same Convention classifies such acts as war crimes. Similarly, the Rome Statute of the International Criminal Court, in Article 8(2)(b)(viii) explicitly defines forced displacement as a war crime subject to international accountability.

Furthermore, the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) guarantees the right to adequate housing and protection from arbitrary eviction under Article 17, while the Universal Declaration of Human Rights ensures freedom of residence and movement within a state under Article 13. Moreover, United Nations Security Council Resolutions 242 and 338 call for withdrawal from occupied territories and uphold the principle of the inadmissibility of acquiring territory by force.

Link to the "E1" Settlement Plan

The gravity of this policy lies in its direct connection to the "E1" settlement plan, through which Israel seeks to link the settlement of Ma'ale Adumim, located east of Jerusalem, with West Jerusalem. This aims to achieve a strategic objective to sever the geographic continuity between the northern and southern parts of the West Bank, thereby undermining the possibility of establishing a territorially contiguous Palestinian state.

The forced displacement of Bedouin communities from areas such as Khan al-Ahmar, Jabal al-Baba, and Wadi al-Sa'iq is considered a prerequisite for the completion of this settlement plan. The International Court of Justice, in its 2004 advisory opinion, declared this project illegal due to its direct impact on the Palestinian people's right to self-determination.

A Dual Colonial Crime

The forced displacement of the Bedouin communities is not only consider a war crime under international law but also part of a boarder settler-colonial project designed to reshape the demographic reality on the ground in favor of Israeli settlers, in a blatant violation of the rights of indigenous peoples as recognized by the **UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (2007)**. These policies target far more than physical structures but seek to re-engineer Palestinian geography and human presence, erasing their historical connection to the land and undermining their collective existence.

International Community's Stance

Despite widespread international condemnation by UN bodies and human rights organizations, these denunciations have not translated into binding measures or sanctions that deter the Israeli occupation from completing these plans. Bedouin communities, particularly in Khan al-Ahmar, continue to resist peacefully through sit-ins, rebuilding demolished structures, and recourse to legal actions, with the support of both local and international solidarity networks.

The forced displacement of Bedouin communities in the West Bank and East Jerusalem cannot be separated from the broader settlement colonial enterprise; in fact, it is a core pillar. This displacement constitutes a compound crime, a war crime, a colonial\settler

permits, alongside humiliating and arbitrary searches that can last hours daily, and the complete closure of entire villages, effectively turning them into isolated geographic enclaves or open-air prisons.
These policies violate explicit provisions of international law, including:
- The International Covenant on Civil and Political Rights (1966), Article 12, which guarantees every individual the right to freedom of movement and choice of residence within a state's territory.
- The Fourth Geneva Convention (1949), Article 27, prohibiting unjustified restrictions on the freedom of movement of protected civilians, and Article 33, which forbids collective punishment, including collective restrictions on movement.
- The Universal Declaration of Human Rights (1948), Article 13, which ensure the freedom of movement and choice of residence within the borders of each State.
- The International Court of Justice Advisory Opinion (2004**)**, which affirmed the illegality of the apartheid separation wall's construction and that resultant restrictions violate fundamental basic human rights, including the rights to movement, education, health, and work.
Evidences indicate that Israeli restrictions on Palestinian movement are less about legitimate security concerns and more about serving colonial and settlement objectives, representing a clear model of "geographical segregation and racial discrimination", designed to fragment Palestinian society and consolidate control over land and resources. Such practices constitute a systematic breach of international human rights law and lay the groundwork for a de facto apartheid regime, as defined under international legal frameworks.

Forced Displacement of Bedouin Communities in the West Bank and Jerusalem and Its Link to the "E1" Settlement Plan
According to an analytical report issued by the Negotiations Affairs Department of the Palestine Liberation Organization (PLO), the implementation of the "E1" settlement project will sever the geographic continuity between the northern and southern parts of the West Bank. This will effectively prevent the establishment of a contiguous and viable Palestinian state, constituting a blatant violation of both the Oslo Accords and international law.
For years, Israeli occupation authorities have pursued a policy aimed at the forced displacement of Palestinian Bedouin communities residing in their historic areas, particularly in areas classified as "Area C" in the West Bank and East Jerusalem. This policy is enforced through coercive measures, including issuing administrative and military demolition orders, prohibiting construction and even the renovation of basic structures such as houses and schools, confiscating land and livestock, denying access to water sources and pastures, in addition to daily harassment and intimidation by both the Israeli army and settlers.
These practices have threatened more than 38 Bedouin communities around Jerusalem alone with displacement, along with over 70 additional Bedouin communities across the West Bank, especially in the northern Jordan Valley, Jabal al-Baba, and the Jerusalem outskirts (UNOCHA, 2025). Human rights organizations have documented demolition operations of homes, school tents, schools, and mobile clinics in these areas, in clear

Binding Legal Instruments That Have Not Been Enforced:

United Nations Charter:

- Chapters VI and VII: Obligates the Security Council to take appropriate measures in response to any threat to or breach of international peace and security thereof.
- Article 1: affirms the UN's purpose of the promotion of respect for human rights and fundamental freedoms for all.

Responsibility to Protect (R2P) Principle:

- Mandates the international community's duty to protect populations from genocide, war crimes, ethnic cleansing, and crimes against humanity when the state in question is unwilling or unable to do so.

Rome Statute of the International Criminal Court (1998):

- Grants the Court jurisdiction to investigate and prosecute individuals for war crimes and crimes against humanity. However, slow procedures and lack of international cooperation have hindered progress toward accountability.

The failure of international institutions to halt the crimes committed by the Israeli occupation in Palestine, and the non-activation of accountability mechanisms, threatens the integrity of the entire international legal system and sets a dangerous precedent that undermines the principle of global rule of law. It also reflects discrimination in the application of international law and entrenches double standards that erode peoples' trust in the United Nations and international courts.

The continued impunity enjoyed by Israeli perpetrators, amid international inaction, emboldens the Israeli occupation to persist with violations and underscores the urgent need for fundamental reforms in the international system to restore credibility and uphold the rights of peoples living under occupation, foremost among them the Palestinian people who live under the last occupation in modern history.

Restrictions on Freedom of Movement and Travel

The Israeli occupation authorities impose a highly complex system of military checkpoints, separation walls, (iron, electric) gates, and permit requirements, severely restricting Palestinians' freedom of movement across the West Bank, East Jerusalem, and Gaza Strip. These measures function as tools of demographic control and the fragmentation of geographical and social cohesion of Palestinian communities, adversely affecting all aspects of daily life, including work, education, healthcare, religious practices, and family unity.

By mid-2025, the number of permanent checkpoints in the West Bank exceeded **593**, alongside about 140 agricultural gates or wall-closed crossings, of which less than fewer than 30% are regularly opened (OCHA, 2025).

Approximately 13 main checkpoints isolate Jerusalem governorate area from the rest of the West Bank, in addition to the Apartheid Separation Wall, extending over 700 kilometers, that encircles Palestinian villages and cities, separating them from their agricultural lands and vital essential urban centers. Palestinians are forced to use designated tunnels and corridors designated solely for them, which are subject to strict surveillance and systematically deny them free access to main roads, which are reserved for Israeli settlers, further entrenching the regime of segregation and restriction.

These movement restrictions result in numerous violations of fundamental rights, including obstructing patients' access to hospitals, denying thousands of students the ability to attend universities regularly, separating families by refusing reunification

The Universal Declaration of Human Rights (1948) affirms in Article 25 the right to an adequate standard of living, ensuring health and well-being, including access to food and water. This fundamental right is now under grave threat in the Gaza Strip due to the Israeli deliberate policies of deprivation.
Such practices amount to systematic collective punishment of civilians, representing grave violations of international humanitarian law and demanding urgent international intervention to lift the siege, ensure unimpeded delivery of humanitarian aid, and initiate criminal an international investigations to hold those responsible accountable.

The International Community's Failure to Protect Civilians and Enforce Accountability

Despite the gravity of these violations, the international community continues to exhibit glaring shortcomings in protecting Palestinian civilians. UN reports highlight that more than 85% of relevant UN resolutions regarding Palestine have remained unenforced or obstructed since 2000.
Efforts to investigate and ensure international accountability have also been markedly limited; only four official international investigations have been initiated in the past fifteen years in a serious manner, an alarmingly low number while the Israeli violations persist unabated.
Furthermore, the impunity index reveals that less than 5% of the Israeli crimes committed in the occupied Palestinian Territories face prosecution; this lack of consequences not only emboldens the continuation of repressive and aggressive policies but also has a profoundly damaging impact on the overall state of human rights in the region.
This reality calls for the international community to strengthen global accountability mechanisms, intensify political and legal pressure to halt the ongoing Israeli violations, and ensure the protection of the Palestinian people and guarantee respect for their rights to life, cultural identity, and religious beliefs.

Manifestations of the Failure of the International Community:

- Security Council paralysis due to repeated U.S. vetoes, which have hindered the adoption of binding resolutions to halt Israeli aggression or impose sanctions on Israel.
- General Assembly impotence, which has failed to implement tangible measures on the ground despite passing condemnatory resolutions.
- Ineffectiveness of the International Criminal Court, which has been slow to expedite advance investigations or issue arrest warrants against Israeli occupation leaders.
- Non-activation of international protection mechanisms for Palestinian civilians, despite repeated appeals from some countries and human rights organizations.
- Political will deficit within the European Union and Western countries to impose sanctions or suspend agreements with Israel despite the well-documented violations.
- Institutional bias by some international forums, towards the Israeli occupation narrative, legitimizing certain crimes through rhetoric of "right to self-defense" and ignoring the principle of proportionality under international humanitarian law.

intensification of Israeli bombardment in areas they had previously fled to. This cyclical displacement has greatly exacerbated their suffering, placing additional strain on the already overcrowded and resource-scarce areas to which they sought refuge.
This repeated forced displacement complicates the humanitarian situation and poses ongoing threats to civilian lives. The displaced people suffer from a lack of any sense of secure stability and face severe health and psychological risks due to loss of shelter and inadequate access to basic services.
Such coercive population movements constitute a clear violation of the principle of "prohibition of forced displacement" under international law. The Fourth Geneva Convention (1949) expressly forbids the transfer or deportation of protected civilian population from occupied territories by any means, classifying these acts as "grave breaches" equivalent to war crimes under Article 147. Furthermore, the Rome Statute of the International Criminal Court (1998) classifies forced displacement as both a crime against humanity under Article 7(1) (d) and war crimes under Article 8(2) (a) (vii).
Additionally, the United Nations Guiding Principles on Internal Displacement (1998) reaffirm the obligation to respect the rights of internally displaced persons and prohibit any forced relocation unless it is strictly required for reasons of security or imperative military necessity, even in such cases, adequate alternatives and full protection measures must be ensured.
In the context of the large-scale displacement crisis witnessed in the Gaza Strip, these conditions that have not been met, The absence of protection, planning, and humanitarian access in such circumstances highlights a serious breach of international standards and calls for urgent international action to address the humanitarian consequences and safeguard the rights of displaced populations.

Use of Starvation (Hunger) and Thirst as a Weapon of War in the Gaza Strip
Since October 2023, the Israeli-imposed siege on the Gaza Strip has escalated into a systematic policy, cutting off vital supplies of food, water, medicine, and fuel to over two million civilians. This comprehensive blockade has caused a severe humanitarian deterioration.
Reports from the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA, 2025) indicate that over 90% of Gaza's population receives less than the minimum recommended amount of potable water (less than 3 liters per person per day). Acute malnutrition rates among children have surpassed 25%, alongside a near-total collapse of the agricultural sector and food markets. Consequently, over 1.7 million people are now living under conditions of extreme food insecurity.
The use of hunger and thirst as means of warfare is strictly prohibited under international law. The Additional Protocol I to the Geneva Conventions (1977) explicitly forbids, in Article 54(1), the starvation of civilians as a tactical military measure, while Article 54(2) mandates protection of objects and essential supplies indispensable to the survival of the civilian population.
Moreover, the Fourth Geneva Convention (1949) further obliges occupying powers, under Articles 23 and 59, to allow free passage of food, humanitarian aid and relief supplies, and prohibits the imposition of collective punishment against civilians under Article 33. Intentionally starving civilians constitutes a war crime as defined by Article 8(2)(b)(xxv) of the Rome Statute of the International Criminal Court (1998).

Israel also violate Article 13 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966), which mandates that states must not impose restrictions on the freedom to choose education or the content of knowledge, while ensuring equal access to education for all without discrimination. The attempts to enforce Israeli curricula in Jerusalem amount to a form of cultural coercion that undermines academic freedom and erases national identity.

From an international humanitarian law perspective, Israel, as the occupying power, is bound by the Fourth Geneva Convention (1949), particularly Articles 50 and 94, which require the occupying power to ensure the continuation of education in occupied territories without altering or interfering with its cultural or educational content. Nonetheless, Israeli policies in Jerusalem deliberately seek to strip the educational process of its national dimension and transform schools into tools for propagating the Israeli narrative in an explicit violation of international agreements.

Moreover, raids on universities and the arrests of students and faculty members violate fundamental principles of academic freedom and the inviolability of educational institutions, as outlined in the 1998 UNESCO Declaration on Higher Education, which guarantees university independence and freedom of thought and expression within academic campuses.

These violations have created an unsafe educational environment, especially in areas adjacent to Israeli military checkpoints and settlements, where thousands of Palestinian students are forced to pass through these Israeli military checkpoints daily to reach their schools, exposing them to delays, humiliation, and sometimes arrest. Moreover, the policy of imposing Israeli curricula in Jerusalem threatens the existence of more than 100 Palestinian schools and compels some parents to withdraw their children from the formal education system out of fear of cultural and religious identity manipulation.

All these violations form part of a broader policy aimed at stripping Palestinian community of its cultural and intellectual tools and eroding Jerusalem of its national educational character. Such policies demand urgent international accountability under international human rights law and international humanitarian law.

Internal Forced Displacement in the Gaza Strip

The Gaza Strip, spanning an area of no more than 365 square kilometers, is one of the most densely populated regions in the world, home to over 2.3 million people. It is geographically constrained, bordered on three sides by Israel and to the south by Egypt, severely limiting both internal and external movement, rendering the population highly vulnerable to displacement dynamics and humanitarian crises.

During the first half of 2025, the Gaza Strip experienced unprecedented waves of internal displacement as relentless ongoing Israeli military operations targeting residential areas and critical infrastructure forced more than 1.9 million people, over than 85% of the population, to flee their homes in search of safety. The region's narrow geographic confines and severe overcrowding exacerbate the plight of displaced people, most of whom lack sufficient resources or safe spaces capable of accommodating such massive numbers, further aggravating the already dire humanitarian crisis.

Humanitarian reports indicate that displacement in the Gaza Strip was not a single wave but rather multiple episodes of forced relocation throughout the genocide. Many residents were forced to move internally two or three times or more due to the

From the perspective of international humanitarian law, Article 50 of the Fourth Geneva Convention (1949) obligates the occupying power to "facilitate the proper working of educational institutions in occupied territories", especially regarding children. Israel has failed to fulfill this obligation, but acted in direct contravention of it by targeting schools sheltering Palestinian displaced civilians and destroying educational buildings even outside active combat zones.

Moreover, Article 8(2) (b) (ix) of the Rome Statute (1998) defines that "intentionally deliberate attacks on buildings dedicated to educational purposes, when they are not legitimate military objectives as a war crime". In the absence of credible evidence indicating that these institutions were being used for military purposes, their targeting can be classified as a war crime, thereby paving the way for international accountability.

These crimes extend beyond physical destruction to encompass cultural and intellectual dimensions. **Researcher Dr. Sari Hanafi** refers to this kind of targeting as **"spacio-cide"**, denoting the deliberate destruction of civilian spaces such as schools, universities, and hospitals, aiming at eradicating culturally and civically annihilating the capacity of society, depriving it of its developmental and cognitive capabilities. The targeting of higher education institutions in Gaza cannot be understood outside this framework, particularly since some of them played a pioneering role in knowledge production and peaceful resistance.

These violations pose an existential threat to the right to education and demand action from the international community. Immediate measures are required to protect educational institutions, hold those responsible for their targeting accountable, and support reconstruction efforts to guarantee and ensure safe access to uninterrupted education, as stipulated by international agreements.

Violations against Educational Institutions in the West Bank and Occupied Jerusalem

Israeli assaults on the education sector have not been confined to the Gaza Strip; they have also escalated significantly in the West Bank and East Jerusalem, where a serious escalation in targeting educational institutions, students, teachers, and the academic environment as a whole was recorded during the first half of 2025.

According to data from the Palestinian Ministry of Education and Higher Education, 87 direct violations against schools and universities were recorded in the West Bank, including universities' campuses raids, arrests of students and teachers, and the use of tear gas inside school courtyards.

In Jerusalem, violations were concentrated by the systematic Judaization policy of the curriculum, imposing Israeli curricula on Palestinian schools, and shutting down educational institutions under alleged security or administrative pretexts. According to the Wadi Hilweh Information Center in Silwan, three schools in Jerusalem were closed during the first six months of 2025, with dozens more threatened with closure or the revocation of licenses if they refuse to adopt the distorted Israeli curricula that deliberately erases and marginalize Palestinian national identity.

These practices constitute a flagrant violation of Palestinians' right to education, as guaranteed under Article 26 of the Universal Declaration of Human Rights (1948), which affrims that "everyone has the right to education," and oblige states to refrain from political or ideological interference in the content of the educational process.

Targeting and Burning of Civilians in the Gaza Strip

During the first half of 2025, the Gaza Strip witnessed horrific incidents in which Palestinian civilians were subjected to attacks far exceeding conventional bombardment. Reports documented hundreds of civilians suffering severe burns due to the use of internationally prohibited weapons and disproportionate warfare methods. The Palestinian Ministry of Health reported that more than 1,200 people, including children and women, sustained burns of varying degrees of severity, causing immense physical and psychological suffering. Additionally, the death toll has been exacerbated by the difficulty of receiving adequate medical treatment amid the ongoing Israeli siege and destruction of healthcare and medical facilities.

These actions constitute blatant violations of international treaties that prohibit the use of weapons causing excessive suffering or unjustified injuries. They also contravene with the provisions of the Fourth Geneva Convention (1949), which strictly forbids measures that cause unnecessary physical suffering, as well as with Article 35 of Additional Protocol I, which prohibits means and methods of warfare that cause superfluous injury or unnecessary pain.

The deliberate targeting and burning of civilians represent a grave breach of the principles of distinction and proportionality under international humanitarian law. Such acts qualify as war crimes under the Rome Statute of the International Criminal Court (1998), especially considering the targeting of protected civilian groups such as children and women.

Violations against Educational Institutions

Destruction of Educational Infrastructure in Gaza and Its Impact on the Right to Education

In the first half of 2025, the Gaza Strip experienced a large-scale widespread and systematic destruction of its educational infrastructure, marking one of the most severe attacks on the education sector in decades. According to reports from the Palestinian Ministry of Education and Higher Education, approximately 391 educational institutions, including 12 higher education institutions (universities and colleges), were either partially or completely destroyed or damaged. Material losses in the education sector exceeded 250 million US dollar by the end of June 2025. Furthermore, more than 625,000 students were deprived of access to education due to destruction of schools, forced displacement, and the prevailing insecurity.

This systematic destruction is a clear violation of several international covenants. Article 26 of the Universal Declaration of Human Rights (1948) affirms that “everyone has the right to education, and that higher education shall be equally accessible to all on the basis of merit”. The destruction of universities and denial of students’ right to study directly contravenes this provision.

Similarly, Article 13 of The International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966), recognizes “the right of every individual to education” and obligates states to ensure non-discriminatory access to education even in times of emergencies and armed conflicts. Therefore, targeting universities and schools, imposing restrictions on movement, and causing mass displacement of students and teachers violate these binding legal commitments.

Human Losses and Legal Violations during Israeli Military Operations (January – June 2025)

Data from the Palestinian Ministry of Health (MOH, 2025) indicates a catastrophic scale of human losses resulting from Israeli military operations during the first half of 2025, targeting Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem. The total number of martyrs in Gaza reached 45,717, including 17,818 children, 12,287 women, and 2,421 elderly people. Meanwhile, the West Bank recorded 835 martyrs, among whom were 171 children. Additionally, the number of missing persons rose to 11,200, of whom 4,700 were women and children.

Furthermore, various Palestinian civilian groups were subject to attacks causing the deaths of 756 education personnel, 1,068 medical staff, 94 civil defense members, 203 UNRWA employees, and 201 journalists, a pattern that underscores the deliberate targeting of groups protected under international law. Injuries were also extensive, with 108,856 Palestinians wounded in Gaza and 6,450 in the West Bank, including 660 children. Women and children accounted for approximately 70% of all casualties, reflecting a clear pattern of attacks targeting the most vulnerable groups.

These losses and assaults constitute grave breaches of international humanitarian law and human rights standards. Under the Fourth Geneva Convention (1949), Common Article 3 prohibits attacks against civilians and the wounded, while Article 27 mandates the protection of women and children. Furthermore, Article 32 explicitly forbids measures that inflict physical suffering or lead to the killing of protected persons.

The Additional Protocol I to the Geneva Conventions (1977) reinforces these protections: Article 51(2) prohibits directing attacks against the civilian population, while Articles 76 and 77 provide special safeguards for women and children during armed conflict.

Articles 7 and 8 of the Rome Statute of the International Criminal Court (1998) classify such acts as crimes against humanity and war crimes, including systematic killings, deliberate targeting of civilians, and disproportionate attacks.

Moreover, these acts also contravene provisions of the Universal Declaration of Human Rights (1948), which guarantees the right to life and security of person under Article 3, and prohibits torture and inhuman treatment under Article 5. Furthermore, they are inconsistent with the Convention on the Rights of the Child (1989), which protects the child's right to life under Article 6 and mandates special protection for children in armed conflict under Article 38.

Humanitarian personnel were not spared from Israeli targeting, as medical staff, civil defense workers, UNRWA employees, and journalists are granted special protection under Article 18 of the Fourth Geneva Convention, Articles 15, 16, and 19 of the Additional Protocol I, and Article 8(2)(b)(24) of the Rome Statute. The targeting of medical personnel, civil defense teams, UNRWA staff, and journalists constitutes a clear war crime that demands accountability.

On another note, the disappearance of 11,200 persons, including thousands of women and children, constitutes a serious violation of the right to liberty and security. Enforced disappearance is explicitly recognized as a crime under Article 9 of the Universal Declaration of Human Rights, Article 9 of the International Covenant on Civil and Political Rights, and the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (2006).

5. **Psychological trauma and emotional violence**

- Sharply increasing rates of post-traumatic stress disorder (PTSD) among children
- Mothers and children have endured the traumatic loss of family members under violent and horrific circumstances created by the Israeli assaults.

Violated Legal Provisions

Violation	Violated Legal Provision
Killing and targeting children	Convention on the Rights of the Child (CRC, 1989) - Article 6
Arrest of children	Convention on the Rights of the Child - Articles 37 and 40
Violence against women	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (CEDAW)
Forced displacement	Article 49 of the Fourth Geneva Convention
Denial of education	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights - Article 13

- Forced displacement**.**
- Denial of access to education and medical care: Deprivation of education and medical treatment**.**
- Sexual violence or threats thereof**.**

Figures and Statistics (until June 2025):
- Number of child martyrs in Gaza: **17,818**
- Number of women martyrs in Gaza: **12,287**
- Number of child martyrs in the West Bank: **171**
- Number of injured children in the West Bank: **660**
- Proportion of children and women among total casualties: **70%**
- Number of missing children: **over 2,500**
- Number of child detainees: **220**
- Number of female detainees in Israeli prisons: **78**

Key Patterns of Israeli Violations:

1. **Killings and Direct Targeting**
    - Thousands of Palestinian children and women have been killed in Israeli air and artillery strikes.
    - Israeli targeting without prior warning of Palestinian houses sheltering entire families.
2. **Arrest and Detention**
    - Children under the age of 18 have been arrested by IOF and interrogated without the presence of a lawyer or guardian.
    - Women have been detained by IOF in conditions that disregard their privacy, physical health, and psychological well-being.
3. **Forced displacement**
    - Displacing hundreds of thousands of Palestinian women and children from their homes due to Israeli bombing and destruction.
    - Losing civil, educational, and medical documents during Israeli forcible displacement process.
4. **Deprivation of education**
    - Destroying schools and preventing children from safely accessing educational centers
    - Forcing thousands of children to study in shelters or experiencing permanent interruption or have dropped out altogether.

In the occupied West Bank, the Israeli occupying authorities enforce a comprehensive system of racial discrimination and spatial segregation (Apartheid) against the Palestinian population. This system is manifested in laws and policies that create a stark separation between Jewish settlers and Palestinians in virtually every aspect of daily life. Such practices stand in direct contradiction to:

- The International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (1965).
- The International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (1973).
- The Rome Statute of the International Criminal Court (1998).

Aspects of Spatial and Racial Discrimination

1- **Israeli Jewish settlements vs. Palestinian villages:** More than 300 illegal Israeli settlements have been established on confiscated Palestinian lands, along with a network of roads exclusively for Israeli settlers, which Palestinians are prohibited from using.

2- **Checkpoints and electronic gates:** Over 600 permanent checkpoints, inspection points, electronic segregation systems, and gates severely restrict Palestinians' freedom of movement.

3- **Dual legal system & laws:** Israeli settlers are prosecuted by Israeli civil law, while Palestinians are governed by military orders, creating a clear legal disparity.

4- **Movement, Work, and Travel Permits:** An arbitrary discretionary permit system applies exclusively to Palestinians, whereas Israeli settlers are exempt from such restrictions and regulations.

5- **Land and Resources Seizure\Confiscation:** The vast majority of groundwater resources are allocated to Israeli settlements, while Palestinians face prohibitions on drilling wells or freely using their own land.

Third: Violated Legal Provisions

Violation	Legal instrument
Racial Discrimination	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD, 1965)
Spatial Segregation (Apartheid)	International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (1973)
Settlement	Article 49 of the Fourth Geneva Convention
Dual Judicial Systems	International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR, 1966)

Israeli Violations against Women and Children - Targeting of the Most Vulnerable Groups

Palestinian women and children are among the most adversely affected groups by Israeli policies and violations in the occupied Palestinian territories, especially in Gaza Strip and the West Bank. International humanitarian law unequivocally stipulates the need to afford special protection to women and children during armed conflicts, with the Geneva Conventions explicitly prohibiting any form of violence or assault against them.

However, the on-the-ground reality indicates systematic violations against these groups, which include:

- Direct killings**.**
- Arbitrary detention**.**

- Any alteration of the geographic, legal, or demographic status of the occupied city.

Second: Key Violations in East Jerusalem

1. Settlement Expansion and Gradual Annexation

- Expansion of settlements within Palestinian neighborhoods such as Silwan, Sheikh Jarrah, and Jabal al-Mukaber.
- Relocation of over 230,000 Israeli settlers in East Jerusalem by mid-2025.

2. Forced Displacement and Houses' Demolitions

- Issuance of over 2,200 demolition orders against Palestinian houses since 2020.
- Execution of forced evictions targeting Palestinian families in neighborhoods including al-Bustan and Sheikh Jarrah.

3. Restrictions on Movement and Worship

- Denial of access to Al-Aqsa Mosque for Palestinian worshippers from the West Bank and Gaza.
- Near-daily incursions into Al-Aqsa Mosque compound by Israeli settlers under the protection of the IOF.
- Imposition of restrictions on Palestinian public gatherings and prayer in open spaces.

4. Assault on Cultural and Religious Identity

- Judaization of Arabic street names and Palestinian historical landmarks.
- Prohibition of restoration works at Al-Aqsa Mosque and Christian churches.
- Obstruction of Palestinian cultural events.

5. Arbitrary Arrests

- Detention of hundreds of Palestinian children and East Jerusalem residents during the first half of 2025.
- Issuance of expulsion orders from the Old City of Jerusalem.
- Use of excessive force during raids and protests.

6. Discriminatory Services and Taxation

- Persistent lack of equitable infrastructure in Palestinian neighborhoods compared to Israeli settlements.
- Imposition of high taxes and severe restrictions on building permits for Palestinians.

Third: Violated Legal Provisions:

Type of Violation	Violated Legal Provision
Forced displacement	Article 49 of the Fourth Geneva Convention
Home demolitions	Article 53 of the same Convention
Alteration of Jerusalem's legal status	UN Security Council Resolution 478
Attacks on places of worship	1954 Hague Convention for the Protection of Cultural Property
Child arrests	Convention on the Rights of the Child (CRC, 1989)
Discrimination in services	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (ICERD)

The Israeli violations in Jerusalem are not isolated incidents but rather form part of a comprehensive Judaization policy aimed at altering the city's demographic and legal character, in blatant defiance of international law.

The System of Racial Discrimination and Spatial Segregation in the West Bank

Introduction

During the first half of 2025, the occupied Palestinian territories experienced an unprecedented surge in the Israeli violations characterized by systematic assaults on Palestinian civilians and infrastructure, these actions, under the framework of international humanitarian law and human rights conventions, constitute grave breaches that may amount to war crimes and crimes against humanity

The report addresses these violations through multiple dimensions, encompassing civilian casualties, the deliberate targeting of humanitarian and civilian personnel, assaults on the education sector, forced displacement, and the enforcement of collective punishment measures. It also documents violations against women and children, instances of racial discrimination, and a series of grave infringements occurring in East Jerusalem.

Human Rights Violations in the Occupied Palestinian Territories

The occupied Palestinian territories, including the West Bank, the Gaza Strip, and East Jerusalem, continue to endure systematic and persistent human rights violations arising from the policies and practices implemented by the Israeli occupying authorities. These practices constitute a flagrant breach of international humanitarian law, notably the provisions of the Fourth Geneva Convention of 1949 and the Rome Statute of the International Criminal Court.

These violations encompass the excessive use of force against civilians, the deliberate targeting of infrastructure, and administrative detention without due process. They further entail severe restrictions on freedom of movement and freedom of expression, alongside the suppression of journalistic and humanitarian activities. Such practices disproportionately affect the most vulnerable groups, including women, children, the elderly, as well as medical and educational personnel.

Israeli Violations in East Jerusalem – Judaization and an Identity under Siege

According to the Jerusalem Governorate's report issued at the end of July 2025, more than 300 arrests and 220 demolition orders were recorded, alongside a significant escalation in policies of forced displacement and discriminatory practices in the provision of municipal services between Palestinian neighborhoods and Israeli settlements.

First: The Legal Status of East Jerusalem

East Jerusalem is recognized under international law as an integral part of the Palestinian territories occupied since 1967. This status is reaffirmed by international law and numerous United Nations resolutions, most notably:

- **UN Security Council Resolution 242 (1967)** and **Resolution 338 (1973),** which call for the withdrawal of Israeli forces from the territories occupied during the 1967 conflict and emphasize the inadmissibility of acquiring land by force.
- **UN Security Council Resolution 478 (1980),** which rejected the Israeli declaration of a "unified Jerusalem" and deemed it legally null and void under international law.

Accordingly, the provisions of the Fourth Geneva Convention of 1949 apply to East Jerusalem, explicitly prohibiting:

- The forcible transfer of the population, whether through displacement or deportation;

procedures of the International Criminal Court, or the lack of political will among major powers. It offers a detailed comparison between the provisions of international law and actual practices on the ground, exposing the growing gap between states' legal obligations and the reality of double standards that allow the Israeli occupation to continue its crimes without accountability.

This report is not merely a record of the scale of the humanitarian catastrophe in Palestine. It is a legal document aimed at activating international accountability mechanisms, presenting the necessary evidence before the relevant bodies, and urging states and international organisations to fulfil their legal and moral responsibilities to halt these crimes, hold perpetrators accountable, and end the prevailing culture of impunity.

Moreover, the report serves as a call to free peoples, civil society, and human rights institutions worldwide to stand against this colonial and racist system, and to support the Palestinian people in their legitimate struggle for self-determination, justice, and freedom.

The continuation of occupation and its perpetration of documented and categorically defined crimes pose not only a threat to the Palestinian people but also to the entire international legal system. It undermines the very foundations upon which the principles of international justice were established in the aftermath of the World War II. Therefore, international silence or mere expressions of condemnation, are no longer sufficient. What is urgently required are clear positions, firm measures, and concrete actions to end the aggression and restore the primacy of human rights and human dignity, which the global order claims to uphold.

Ahmad Saeed Al-Tamimi
Head of the Human Rights and Civil Society Department
Executive member of Palestine Liberation Organization
(PLO)

Message from the Head of the Department

In the first half of 2025, the occupied Palestinian territories witnessed a catastrophic escalation in the frequency of crimes and violations committed by the Israeli occupation authorities against Palestinian civilians, as a part of an open aggression that breached all legal, moral and humanitarian principles. These violations are no longer just individual violations or isolated incidents, but have become an indication of a systematic policy practiced repeatedly and systematically by the Israeli occupation authorities, in flagrant defiance of international humanitarian law, human rights covenants, and UN resolutions.

This analytical and documentary report addresses the most serious violations of the Israeli occupation from January to June 2025, which affected various aspects of Palestinian life, including the direct targeting of the Palestinian civilian population, the destruction of infrastructure, the displacement of Bedouin communities, the elimination of medical and educational personnel, and the imposition of siege policies and collective punishment.

The report focuses on the structural nature of these crimes—namely, that they are a direct consequence of state policies rather than isolated individual actions—thereby placing them within the category of international crimes that warrant accountability before competent criminal courts.

Field evidence and official statistics indicate that, during just the first half of 2025, Israeli attacks resulted in the deaths of tens of thousands, the vast majority of whom were women and children. In addition, the destruction of thousands of residential units, schools, and health centres. Not to mention the targeting of journalists, the withholding of Palestinian martyrs' bodies, the confiscation of natural resources, the disruption of the educational process, and the displacement of more than 85% of Gaza's population.

The report also uncovers a dangerous escalation in the use of internationally prohibited weapons, as well as a systematic drive to eradicate\erase the Palestinian national identity through cultural displacement, the imposition of Israeli curricula, and the erasure of historical and civilizational landmarks.

From a legal perspective, the report builds on the linking between on-the-ground realities and the international legal instruments governing armed conflicts and human rights. These include the four Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols, the Rome Statute of the International Criminal Court, the International Covenants on Civil and Economic Rights, the Universal Declaration of Human Rights, and other treaties safeguarding the rights to life, education, housing, freedom of movement, and the dignity of the deceased.

The report highlights grave violations that rise to the level of war crimes and crimes against humanity, in accordance with internationally recognized legal definitions. It also provides detailed documentation of these practices and identifies the entities responsible.

The report also includes an in-depth analysis of the international community's failure to respond effectively to these violations, whether through the UN Security Council's inability to issue binding resolutions due to repeated use of the veto, the sluggish

Table of Contents

Message from the Head of the Department
Introduction
Human Rights Violations in the Occupied Palestinian Territories
Israeli violations in East Jerusalem - Judaization and identity under siege
Apartheid and Spatial Segregation in the occupied West Bank
Israeli violations against Palestinian women and children - targeting the most vulnerable
Civilian casualties and legal violations during Israeli military operations (January-June 2025)
Targeting and burning civilians in the Gaza Strip
Israeli Violations against educational institutions
Israeli Violations against educational institutions in the West Bank and occupied Jerusalem
Internal Forced Displacement in the Gaza Strip
Hunger and thirst as a weapon of war in the Gaza Strip
The failure of the international community to protect civilians and hold perpetrators accountable
Restrictions on Movement and Freedom of Mobility
Forced displacement of Bedouin communities in the West Bank and Jerusalem linked to the settlement plan of "E1"
Houses' demolition policy - a tool of mass intimidation and geographic cleansing
Massive demolition and destruction of infrastructure in the Gaza Strip
Land confiscation and settlement expansion - an organized crime to depopulate the land and change its identity
Withholding the bodies of martyrs – as collective punishment and a crime against human dignity
Public Incitement of Hatred and Violence Against the Palestinian People
Press freedom in the Occupied Palestinian Territory: Targeting journalists and press freedom in the Occupied Palestinian Territory
Grievous violations against Palestinian detainees in Israeli occupation prisons
Natural Resource Confiscation - Systematic Looting of the Palestinian People's Resources

Semi-Annual Report 2025

The State of Human Rights in Palestine Under Occupation

Head of the Human Rights and Civil Society Department

Ahmed Saeed Al-Tamimi

General Supervision

Deputy Director of the Department of Human Rights and Civil Society

Qasem Awwad

Report Preparation

Nisreen Qaddoumi

Translated by

Bisan Jabr

Contact Information: Palestine Liberation Organization Building - Ramallah - Palestine

Phone: 0562333202 / ext. 329

دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني
منظمة التحرير الفلسطينية
PLO
Department of Human Rights & Civil Society

Semi-Annual Report
The Human Rights Situation
In Paestine under Occupation 2025

